



الجلسة 9941

الأحد، 22 حزيران/يونيه 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيسة السيدة رودريغيس - بيركيت (غيانا)

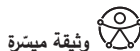
الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نينزيا
 باكستان السيد أحمد
 بنما السيد ألفارو دي ألبا
 الجزائر السيد بن جامع
 جمهورية كوريا السيد هوانغ
 الدانمرك السيدة لاسن
 سلوفينيا السيدة بلوكار دروبيتش
 سيراليون السيد كانو
 الصومال السيد محمد يوسف
 الصين السيد فو كونغ
 فرنسا السيد بونافون
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد
 الولايات المتحدة الأمريكية السيدة شي
 اليونان السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي العراق وإسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية والكويت إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ والسيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): بعد إذنكم، سيدتي الرئيسة، سأدلي بمقدمة قصيرة، ثم يقدم زميلي إحاطة للمجلس.

منذ يومين في هذه القاعة بالذات، وجهت نداء مباشراً: أعطوا السلام فرصة (انظر S/PV.9939). ولم يجد ذلك النداء آذاناً صاغية. بدلاً من ذلك، جاء قصف الولايات المتحدة الأمريكية للمنشآت النووية الإيرانية ليمثل منعطفاً خطيراً في منطقة تترنح بالفعل. منذ بداية الأزمة، أدنتُ مراراً وتكراراً أي تصعيد عسكري في الشرق الأوسط. فلا يمكن لشعوب المنطقة تحمل دورة أخرى من الدمار. بيد أننا نخاطر الآن بالوقوع في مهاوي الانتقام مرة تلو أخرى.

ولتجنب ذلك، يجب أن تسود الدبلوماسية. ويجب حماية المدنيين. ويجب ضمان الملاحة البحرية الآمنة. ويجب أن نتحرك فوراً وبشكل حاسم لوقف القتال والعودة إلى مفاوضات جادة ومستمرة بشأن البرنامج النووي الإيراني. إننا بحاجة إلى حل موثوق وشامل وقابل للتحقق - حل يعيد الثقة - بما في ذلك الوصول الكامل لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها السلطة الفنية للأمم المتحدة في هذا المجال. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في السلام والأمن الدوليين. ويجب على إيران احترامها احتراماً كاملاً، ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تتصرف وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الأخرى، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي. ولكن السلام لا يمكن فرضه. لابد من أن يكون بالاختيار.

إننا نواجه خياراً بالغ الوضوح. يؤدي أحد المسارين إلى حرب أوسع ومعاناة إنسانية أعمق وأضرار جسيمة للنظام الدولي، ويؤدي المسار الآخر إلى التهدئة والدبلوماسية والحوار. إننا نعرف الطريق الصحيح.

وإنني أحث المجلس وجميع الدول الأعضاء على التصرف بعقلانية وضبط للنفس وعلى وجه السرعة. لا يمكننا ولا يجب علينا أن نتخلى عن السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): في مساء يوم 21 حزيران/يونيه، أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن جيش الولايات المتحدة الأمريكية قد وجه ضربات ضد منشآت فوردو ونطنز وأصفهان النووية في جمهورية إيران الإسلامية. وبعد ذلك بوقت قصير، أكدت منظمة الطاقة الذرية لإيران وقوع هجمات حول المواقع النووية. وأشارت وسائل الإعلام الحكومية الإيرانية إلى إخلاء المواقع الثلاثة ونقل مخزون اليورانيوم عالي التخصيب مسبقاً. وقالت إيران إنه لم تكن هناك أي علامات فورية على وجود تلوث إشعاعي في المواقع الثلاثة بعد الضربات. وذكر مكتب إدارة الأزمة في قم، حيث تقع فوردو، أن محيط موقع فوردو النووي قد استُهدف. وقالت وسائل الإعلام الحكومية الإيرانية إنه تم تدمير نفقين فقط - للدخول والخروج - في فوردو. وتُظهر صور الأقمار الصناعية الأولية المفتوحة المصدر الأضرار التي وقعت في نقاط مختلفة في المنشأة.

إنني أحثّ إيران على السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى المواقع لإجراء تقييمات للأضرار حالما تسمح ظروف السلامة. وأشار أيضاً إلى أن المجلس سيستمع بعد قليل إلى المدير العام للوكالة السيد غروسي. يجب النظر إلى التطورات الأخيرة بمنتهى الجدية. فهي تمثل تصعيداً خطيراً في نزاع حصد بالفعل العديد من الأرواح في كلا البلدين، في منطقة على حافة الهاوية. وهذا تهديد مباشر للسلام والأمن الدوليين.

وقد أبلغت وكالة الأمين العام ديكارلو المجلس قبل يومين فقط بأننا على شفا نزاع شامل (انظر S/PV.9939). إنني أخشى أننا الآن في تلك اللحظة الخطيرة. وفي الوقت نفسه، تستمر الأعمال العدائية بين إسرائيل وإيران وهي الآن في يومها العاشر. وبعد ساعات من الضربات الأمريكية، قال فيلق حرس الثورة الإسلامية إنه أطلق نحو 40 قذيفة على إسرائيل. وذكرت السلطات الإسرائيلية أن أكثر من 85 شخصاً أصيبوا في القصف، كما لحقت أضرار جسيمة بالعديد من المباني في تل أبيب وضواحيها الجنوبية، بما في ذلك العديد من المباني السكنية ودار لرعاية المسنين.

كما قالت إسرائيل إنها شنت سلسلة من الضربات ضد أهداف عسكرية في إيران، بما في ذلك في طهران وتبريز ويزد. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إن 30 طائرة مقاتلة ضربت عشرات الأهداف العسكرية في جميع أنحاء إيران. وأفادت وسائل الإعلام الإيرانية بسقوط العديد من القتلى في صفوف المدنيين، بمن فيهم أطفال، فضلاً عن إلحاق أضرار بالمنازل وغيرها من البنى التحتية المدنية. وفي وقت سابق، في 21 حزيران/يونيه، هاجمت إسرائيل، للمرة الثانية منذ 13 حزيران/يونيه، مجمع أصفهان النووي وأصابته ستة مبان.

ووفقاً لوزارة الصحة الإيرانية، فقد قُتل 430 شخصاً وأصيب أكثر من 3 500 آخرين حتى 21 حزيران/يونيه بسبب الغارات الإسرائيلية في جميع أنحاء إيران. وكان معظمهم من المدنيين.

ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، قُتل 25 إسرائيلياً وأصيب 1 300 آخرين منذ بداية تبادل إطلاق النار مع إيران.

ويهدد النزاع بإغراق المنطقة في دوامة أعمق من عدم الاستقرار والاضطراب. فقد حذرت بعض الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، والتي تتحالف مع إيران، من تدخل الولايات المتحدة. وتوعد الحوثيون في اليمن وبعض الجماعات المسلحة في العراق بشن هجمات إذا تدخلت الولايات المتحدة في النزاع بين إسرائيل وإيران.

وأعرب البرلمان الإيراني بالإجماع عن دعمه لتدابير إغلاق مضيق هرمز، وهو ممر بحري حيوي لعبور الطاقة العالمية. وسيتعين على المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني اتخاذ القرار النهائي.

وأذكر بحقوق والتزامات جميع الدول بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالملاحة البحرية.

ولا يمكن للشرق الأوسط أن يتحمل نزاعاً عنيفاً آخر يدفع فيه المدنيون ثمن المواجهات العسكرية. ولن يكون العالم أيضاً بمنأى عن تداعيات ذلك النزاع الخطير.

وأكرر دعوة الأمين العام للدول الأعضاء ولأعضاء مجلس الأمن إلى التهدئة والوفاء بالتزاماتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الالتزام بتسوية منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية وغيرها من قواعد القانون الدولي. ويجب على جميع الدول أن تقي بالتزاماتها النووية.

كما يجب على جميع أطراف النزاع الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة في إدارة عملياتها العسكرية.

لا يوجد حل عسكري للنزاع. ونحن بحاجة إلى الدبلوماسية والتهدئة وبناء الثقة الآن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غروسي.

السيد غروسي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على دعمه الدائم لي وللوكالة الدولية للطاقة الذرية في أداء مهامه. كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد على البيان الذي ألقاه للتو.

دَعَوْتُ إلى عقد جلسة خاصة لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية صباح الغد في فيينا لمواصلة النظر في هذه المسألة التي تواصل هذه الهيئة النظر فيها اليوم.

إن نظام عدم الانتشار النووي الذي كان دعامة الأمن الدولي على مدار أكثر من نصف قرن على المحك. وقد أصبحت الأحداث المأساوية في إيران أكثر خطورة بعد القصف الذي وقع الليلة الماضية واحتمال اتساع رقعة النزاع.

لدينا فرصة سانحة للعودة إلى الحوار والدبلوماسية. وإذا أُغلقت هذه النافذة، فقد يصل العنف والدمار إلى مستويات لا يمكن تصورها وربما يتداعى نظام عدم الانتشار العالمي كما نعرفه وينهار.

وتحتاج إيران وإسرائيل والشرق الأوسط إلى السلام، وهناك طريق للدبلوماسية.

ويجب علينا العودة، كما قال الأمين العام للتو، إلى طاولة المفاوضات والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حراس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالعودة إلى المواقع النووية الإيرانية وحصر مخزون اليورانيوم، بما في ذلك، وهو الأهم، الـ 400 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة. وأي اتفاق أو أي ترتيب سيكون شرطه الأساسي إثبات الحقائق على أرض الواقع. ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة.

إن مفتشي الوكالة موجودون في إيران ويجب أن يقوموا بعملهم. وسيتطلب ذلك وقف الأعمال العدائية حتى تتمكن إيران من السماح للأفرقة بدخول المواقع مع توفر ظروف السلامة والأمن اللازمة. وأي تدابير خاصة تتخذها إيران لحماية موادها ومعداتها النووية يمكن أن تتم وفقا للالتزامات إيران بالضمانات مع الوكالة. وهذا أمر ممكن.

استنادا إلى المعلومات المتوفرة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أود أن أطلع الأعضاء على ما حدث في المواقع النووية الإيرانية منذ آخر مرة خاطبت فيها مجلس الأمن قبل ثلاثة أيام (انظر S/PV.9939). هناك حُفر تظهر في موقع فوردو، وهو الموقع الرئيسي لتخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة في إيران، مما يشير إلى استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للذخائر الخارقة للأرض. ويتوافق ذلك مع البيانات الصادرة عن الولايات المتحدة. وفي الوقت الحالي، لا أحد، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في وضع يسمح بتقييم الأضرار التي لحقت بالمنشآت الموجودة تحت الأرض في فوردو.

وفي الموقع النووي في أصفهان، قُصفت مبانٍ إضافية خلال الليل، حيث أكدت الولايات المتحدة استخدامها لقذائف انسيابية. وتشمل المباني المتضررة بعض المباني المتعلقة بعملية تحويل اليورانيوم. وفي ذلك الموقع أيضا، يبدو أن مداخل الأنفاق المستخدمة لتخزين المواد المخصبة قد أصيبت.

وفي موقع التخصيب في نطنز، تعرضت محطة تخصيب الوقود للقصف مرة أخرى، حيث أكدت الولايات المتحدة أنها استخدمت ذخائر خارقة للأرض.

وأبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنه لم تحدث أي زيادة في مستويات الإشعاع خارج الموقع في المواقع الثلاثة.

ولا يزال الوضع في جميع المواقع الأخرى في إيران كما وصفته لأعضاء المجلس قبل ثلاثة أيام.

ونواصل مراقبة الحالة ونشجع الجهة الرقابية الإيرانية على الاستمرار في اتصالها الذي لا غنى عنه مع مركز الحوادث والطوارئ التابع للوكالة.

وتؤكد الوكالة باستمرار، على النحو المبين في قرارات مؤتمرها العام، أن الهجمات المسلحة على المنشآت النووية يمكن أن تؤدي إلى انبعاثات مشعة ذات عواقب وخيمة داخل حدود الدولة التي تعرضت للهجوم وخارجها.

لذلك، أدعو مرة أخرى إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. فالتصعيد العسكري يهدد الأرواح ويؤخر التوصل إلى حل دبلوماسي لضمان عدم امتلاك إيران لسلح نووي على المدى الطويل. ويهدد أيضاً النظام العالمي لعدم الانتشار.

وكما ذكرت قبل ثلاثة أيام (انظر S/PV.9939) وقبل ذلك، فأنا على استعداد للسفر فوراً والتواصل مع جميع الأطراف المعنية للمساعدة في ضمان حماية المنشآت النووية واستمرار الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وفقاً لولاية الوكالة. وبفضل دعمكم، يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية نشر خبراء في مجال الأمان والأمن النوويين في إيران فوراً، بالإضافة إلى مفتشي الضمانات النووية التابعين لنا، حيثما كان ذلك ضرورياً.

ويمكن القول إنه ما من مسعى أهم ويحظى بدعم عالمي من ضمان استخدام القوة الهائلة للذرة من أجل الخير لا من أجل التدمير. يجب ألا نسمح بإغلاق نافذة الدبلوماسية. ويجب ألا نسمح بفشل نظام عدم الانتشار. وبغض النظر عن المواقف ووجهات النظر الفردية، فإن الشيء الوحيد المؤكد هو هذه الحقيقة البسيطة. لن نكون أكثر أماناً إذا امتلك مزيد من الدول حول العالم المزيد من الأسلحة النووية. والوكالة الدولية للطاقة الذرية مستعدة للقيام بدورها لإنهاء هذه المواجهة العسكرية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غروسي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لرئاسة غيانا لمجلس الأمن على عقد جلسة اليوم على وجه السرعة في هذه اللحظة المحفوفة بالمخاطر بشكل متزايد. وأشكر الأمين العام على بيانه القوي. كما أعرب عن تقديري للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية غروسي وللأمين العام المساعد ينتشا على إحاطتهما المفيدتين.

خلال ما يزيد قليلاً عن أسبوع، اجتمع المجلس ثلاث مرات. مع ذلك، وللأسف، شهدت كل جلسة مزيداً من التصعيد في التوترات. وتكرر جمهورية كوريا الإعراب عن بالغ قلقها إزاء تدهور الحالة في الشرق الأوسط وتعرّب عن أملها الصادق في تهدئة عاجلة. عندما اجتمعنا هنا يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.9939)، أعربنا عن أملنا في ظهور فرصة جديدة للدبلوماسية. وللأسف، ففي غضون يومين فقط يبدو أن هذا الأمل بات الآن أبعد منألا من ذي قبل.

وعلى الرغم من التطورات المقلقة للغاية التي حدثت في الأيام الأخيرة، لا تزال جمهورية كوريا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأنه لا يمكن التوصل إلى حل مستدام لهذه الأزمة بالوسائل العسكرية وحدها. في الواقع، نناشد جميع الأطراف الآن أكثر من أي وقت مضى أن تدرك أن الدبلوماسية ليست مجرد خيار بل ضرورة

ملحة. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإلى الالتزام بجدية باستئناف الحوار والانخراط في جهود دبلوماسية متجددة.

وفي هذه اللحظة التي يتزايد فيها عدم الاستقرار، من الضروري منع المزيد من التدهور. لذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار. إن أي هجمات عشوائية ضد المدنيين أو الأعيان المدنية محظورة. وهذا مبدأ مطلق يجب التمسك به، لا سيما وأن الحالة تزداد تقلباً أكثر من أي وقت مضى.

وتعرب جمهورية كوريا عن بالغ تقديرها للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جهودها الدؤوبة لضمان الأمان والأمن النوويين في ظل هذه الظروف البالغة الصعوبة. وما فتئنا ندرك الآثار المترتبة على الأزمة الحالية من حيث نظام الضمانات. يجب أن يعود جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات حتى يمكن إنهاء الأعمال العسكرية ووضع حد للشواغل المتعلقة بالضمانات النووية.

وفي الختام، من الضروري تجنب أي تصعيد عسكري إضافي ومنع انتشار النزاع. ونأمل بشدة أن تفتح نافذة متجددة للدبلوماسية مرة أخرى.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن. إن خطورة الحالة في الشرق الأوسط تتطلب اهتمام المجلس الفوري في إطار اضطراره بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. أشكر معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على بيانه الاستهلالي، وأشكر أيضاً الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي على إحاطتهما الهامتين حسنتي التوقيت.

وتؤيد سيراليون دعوة الأمين العام إلى التهدئة الفورية لتجنب العواقب الكارثية على المدنيين والمنطقة والعالم. وبينما نسترشد بمدخلاتنا السابقة في الجلستين المعقودتين في 13 و 20 حزيران/يونيه بشأن هذه الحالة (انظر S/PV.9936 و S/PV.9939)، فإن التطورات المقلقة تجبر المجلس على أن يتصرف على نحو عاجل.

ومن دواعي قلقنا الهجمات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أقل من 24 ساعة، على المنشآت النووية في فوردو ونطنز وأصفهان في جمهورية إيران الإسلامية. وفي وقت سابق من ذلك اليوم، شنت دولة إسرائيل المزيد من الغارات على مجمع أصفهان. وردت إيران أيضاً بإطلاق القذائف على إسرائيل. ونحيط علماً بالإحاطة التي قدمها المدير العام غروسي بشأن النشاط الإشعاعي خارج مواقع المنشآت النووية التي تعرضت للضربات. ومع ذلك، تزيد هذه الأحداث من مخاطر وقوع كارثة إشعاعية وتفاقم معاناة المدنيين.

تشعر سيراليون بقلق بالغ إزاء تلك الضربات العسكرية، لا سيما وأنها استهدفت منشآت نووية ومناطق مكتظة بالسكان في إيران وإسرائيل. وحتى مع إدراكنا لتعقيدات البيئة الأمنية الإقليمية، فإن هذه التطورات تستدعي التزاماً متجدداً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن استخدام القوة من أخطر المسائل المعروضة على المجلس. تُلزم الفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق جميع الدول الأعضاء بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وفي هذه الحالة، نلاحظ بقلق أن الضربات تمت من دون إذن المجلس ولم يكن هناك تدرج واضح بحق الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 رداً على هجوم مسلح وشيك.

ومع اقترابنا من الذكرى الثمانين للميثاق الذي وُلد من رحم العزم الجماعي على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، نشهد أفعالاً تقوض الوعد الذي قطعته الميثاق. إن هذه الهجمات تتناقض بشكل صارخ مع مبدأ الأمن الجماعي المتوخى في سان فرانسيسكو. ونشدد على أن الأمن الجماعي يظل حجر الأساس للنظام الدولي القائم على القواعد وندعو إلى الالتزام بميثاق الأمم المتحدة على نحو صارم ومتسق.

إن استهداف المنشآت النووية يزيد من شواغلنا. إن القانون الدولي الإنساني يقتضي توقي الحذر بشكل خاص فيما يتعلق بهذه المواقع بسبب احتمال وقوع ضرر إنساني وبيئي جسيم. لقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراراً وتكراراً أن الهجمات على المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية أو التهديد بذلك أمور تنتهك الميثاق والنظام الأساسي للوكالة والقانون الدولي.

ولذلك، نشدد على الأهمية الحاسمة للتقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكّل الركيزة الأساسية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. تمنع المعاهدة انتشار الأسلحة النووية وتقدم إطاراً لمعالجة الشواغل المتعلقة بالطاقة النووية السلمية. إن الإجراءات خارج هذا الإطار تخاطر بتقويض سلطة المعاهدة وفعاليتها. ونحث جميع الأطراف على الاستفادة من آليات معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمعالجة الشواغل المشروعة وتجنب التدابير التي تضعف هذه الأداة الحيوية للسلام والأمن الدوليين.

وقد أخطنا علماً برسالة إيران الأخيرة المؤرخة 21 حزيران/يونيه 2025 (S/2025/404)، ورسالة إسرائيل التي تشير فيها إلى الدفاع عن النفس، والرسالة المشتركة من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة (S/2025/358). يؤكد ذلك على تصاعد الادعاءات والادعاءات المضادة، مما يعزز واجب المجلس في النهوض بالميثاق.

وفي هذا الصدد، نتقدم سيراليون بالنقاط التالية.

أولاً، ندعو إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار. إن استمرار الأعمال العدائية يهدد بإشعال نزاع إقليمي أوسع نطاقاً، وزعزعة استقرار الطرق البحرية وزعزعة أسواق الطاقة الهشة. لا يوجد حل عسكري للنزاع. ونحث جميع الأطراف على الانخراط في محادثات دبلوماسية واستئناف الحوار المنظم من أجل استعادة القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة قبل انتهاء صلاحية التدابير المتبقية في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2025. ويجب عدم إغفال العواقب المحتملة الأوسع نطاقاً لتصاعد النزاع. فقد يؤثر تعطّل ممرات الشحن الرئيسية بشدة على الاقتصادات الصغيرة والنامية، لا سيما تلك التي لا تزال تتعافى من جائحة فيروس كورونا المستجد وتكابد ضائقة الديون. إن مثل هذه الاضطرابات تهدد بإشعال

فتيل انعدام الأمن الإنساني والمشارك، والضائقة الاقتصادية، والضغط بين الشباب، والهجرة غير الشرعية، والتماصك الاجتماعي الهش خارج المنطقة.

ثانياً، نطالب بحماية صارمة للمدنيين والبنية التحتية المدنية. وقد أطلعنا الأمين العام المساعد ينتشا على الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في إيران وإسرائيل منذ 13 حزيران/يونيه. لحقت أضرار بالمستشفيات ومحطات الطاقة والمنازل. وندعو إلى توفير ممرات آمنة للإجلاء الطبي والإغاثة الإنسانية، بما يتماشى مع القانون الدولي.

ثالثاً، نؤكد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال محورية للأمن العالمي. ونحث إيران على مواصلة التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحل قضايا الضمانات العالقة. كما نحث جميع الدول على ضبط النفس من أجل حماية سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

رابعاً وأخيراً، نؤيد التحقق الكامل من قبل الوكالة، والاستخدام الشفاف لقناة المشتريات، والتطبيق المؤقت للبروتوكول الإضافي كتدابير لبناء الثقة ضرورية للاستقرار الإقليمي.

في الختام، يجب أن نتذكر أن القوة الهائلة تجلب معها مسؤولية هائلة. ومن واجب الدول، بما في ذلك الدول التي عهد إليها ميثاق الأمم المتحدة بسلطة كبيرة، أن تتصرف بطرق تدعم السلام والأمن والنظام القائم على القواعد. إن تحية مبادئ الميثاق جانباً قد يؤدي إلى إضعاف الضمانات التي تحمينا جميعاً وقد يشجع على اتخاذ إجراءات أحادية الجانب في أماكن أخرى. وفي هذه اللحظة العصيبة، نتشدد سيرايليون لوقف التصعيد وضبط النفس وانتهاج الدبلوماسية. فلنتذكر أن وراء القرارات الجيوسياسية حياة الناس العاديين - رجالاً ونساءً وأطفالاً - الذين يتطلعون إلى المجلس لحماية سلامهم وأمنهم وكرامتهم. ونأمل أن تفي أعمالنا بهذه الثقة وبوعد سان فرانسيسكو.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. وأود أن أبدأ بشكر الأمين العام والأمين العام المساعد ينتشا والمدير العام غروسي على ما قدموه لنا من إحاطات اليوم.

إن هذه لحظة محورية بالنسبة للمنطقة. واشتداد دوامة النزاع يشكل مخاطر جسيمة على السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين. يجب أن تكون أولويتنا القصوى الآن هي دعم وقف التصعيد. لقد أوضحنا منذ فترة طويلة أن إيران يجب ألا تمتلك سلاحاً نووياً وأن برنامجها النووي يمثل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وقد اتخذت الولايات المتحدة إجراءات الليلة الماضية للتخفيف من هذا التهديد. لم تشارك المملكة المتحدة في الضربات الأمريكية أو الإسرائيلية.

لكن العمل العسكري وحده لا يمكن أن يجلب حلاً دائماً للمخاوف بشأن برنامج إيران النووي. لقد كان رئيس وزرائنا واضحاً. إننا نحث إيران الآن على ضبط النفس، ونحث جميع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات وإيجاد حل دبلوماسي يوقف المزيد من التصعيد ويضع حداً لهذه الأزمة. من مصلحة جميع الأطراف متابعة مثل هذه الصفقة.

هذا ما جاء في الاتصال المشترك الذي أجراه رئيس وزراء بلدي مع نظيره الفرنسي والألماني في وقت سابق اليوم. ولطالما سعت المملكة المتحدة، إلى جانب شريكها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث - فرنسا وألمانيا - إلى إيجاد حل دبلوماسي لمعالجة التصعيد النووي الإيراني. التقى وزير خارجية بلدي يوم الجمعة، إلى جانب زملائنا في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والاتحاد الأوروبي، بوزير الخارجية الإيراني عراقي في جنيف للضغط مباشرة من أجل العودة إلى الدبلوماسية. وقد تحدث وزير خارجية بلدي مع وزير الشؤون الخارجية عراقي مرة أخرى اليوم وشدد على الحاجة الملحة لذلك، ونحن مستمرون في التواصل مع الشركاء في جميع أنحاء المنطقة.

وتؤكد المملكة المتحدة من جديد دعمها الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام غروسي في عملهم الحاسم ومهنتهم وحيادهم. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في السلام والأمن الدوليين. والتهديدات ضد موظفي الوكالة ومديرها العام غير مقبولة. ونحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة. فعدم القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى تغذية التصعيد.

وحان الآن وقت وقف التصعيد والعودة إلى الدبلوماسية. ومن الضروري أن تختار إيران هذا المسار.

السيد بونافون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أشكر الأمين العام على بيانه بعد يومين من البيان الذي سبق أن حذرنا فيه من خطورة الحالة (انظر S/PV.9939). كما أشكر الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، السيد ميروسلاف يننشا، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل غروسي، على إحاطتهما اللتين تشهدان على خطورة الوضع.

لاحظت فرنسا بقلق الضربات التي نفذتها الولايات المتحدة ضد ثلاثة مواقع نووية في إيران. لم تشارك فرنسا في التخطيط لتلك العمليات أو تنفيذها. ونحث جميع الأطراف على إبداء أقصى درجات ضبط النفس ومنع أي خطر للتصعيد. لقد حان الوقت الآن لوقف الضربات وتهدة الأوضاع والتفاوض. ويجب تجنب السكان المدنيين، حيث تسببت الضربات المتبادلة بين إيران وإسرائيل في سقوط الكثير من الضحايا المدنيين. وندعو إيران، على وجه الخصوص، إلى الامتناع عن أي رد انتقامي ووقف تصعيدها النووي واختيار طريق الدبلوماسية، كما شجعناها على ذلك في جنيف يوم الجمعة الماضي. كانت هذه أيضاً الرسالة التي نقلها رئيس الجمهورية، السيد إيمانويل ماكرون، إلى نظيره الإيراني خلال محادثة بينهما اليوم.

فمن الضروري ضمان الاستقرار في المنطقة. كما تحدث رئيس الجمهورية اليوم مع ولي عهد المملكة العربية السعودية وسلطان عُمان ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وأمير دولة قطر للتعبير عن التزامنا الكامل بتحقيق هذه الغاية. إن من شأن تصعيد النزاع أن يشكل مخاطر كبيرة على أمن إسرائيل وأمن المنطقة والأمن والسلام الدوليين. كانت تلك أيضاً الرسالة المشتركة التي نقلها اليوم رئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء البريطاني والمستشار الألماني.

وقد أحطنا علماً بتصريحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنه لم يتم رصد أي زيادة في مستويات النشاط الإشعاعي في المناطق المجاورة للمواقع التي تعرضت للقصف. وأؤكد هنا من جديد دعم فرنسا الكامل للمدير العام للوكالة وموظفيها الذين يظهرون مرة أخرى مهنتهم وتفانيهم في هذه الظروف الصعبة.

يجب أن تعود إيران على وجه السرعة إلى مسار التعاون الكامل مع الوكالة. ولطالما ذكرنا بوضوح أنه يجب ألا يُسمح لإيران ولن يُسمح لها بامتلاك أسلحة نووية. إن امتلاك إيران لمثل هذه الأسلحة سيشكل تهديداً لأمن إسرائيل وأمن المنطقة. كما أنه سيشكل تهديداً مباشراً للمصالح الأمنية لفرنسا وأوروبا وسيقوض الهيكل الدولي لمنع الانتشار.

ولم يتغير موقف فرنسا منذ أكثر من 20 عاماً: إن الحل الوحيد للأزمة الناشئة عن برنامج إيران النووي هو الحل الدبلوماسي. وفي الأيام الأخيرة، حفّز هذا الاعتقاد فرنسا وشركاءها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث على أخذ زمام المبادرة لإجراء محادثات مع إيران. وكان وزير أوروبا والشؤون الخارجية، جان نويل بارو، موجوداً في جنيف يوم الجمعة لحضور ذلك الاجتماع مع نظرائه من إيران ومن الدول الأوروبية الثلاث والاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، جددنا التعبير عن قلقنا إزاء برنامج إيران النووي الذي دأبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على توثيق تصاعده الخطير في السنوات الأخيرة، مؤكداً أن الوكالة ليست في موقع يمكنها من ضمان أن البرنامج ذو طابع سلمي. وأكدنا من جديد تصميمنا على ضمان عدم حصول إيران على أسلحة نووية أبداً، وفقاً لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزاماتها بموجب اتفاق عام 2015. وأعربنا عن رغبتنا في مواصلة المحادثات مع إيران لمعالجة الشواغل التي يثيرها برنامجها النووي والتصدي على نطاق أوسع لمسائل الأمن الإقليمي الناشئة عن أعمالها المزعزعة للاستقرار.

ولا يزال هذا الاعتقاد قائماً: فالحل الدبلوماسي التفاوضي هو وحده الذي سيسمح بالتوصل إلى تسوية دائمة للمسألة النووية الإيرانية. وفرنسا على استعداد للمساهمة في البحث عن هذا الحل مع شركائها الأوروبيين. ويجب أن نجد طريقنا للعودة إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق قوي ودائم وقابل للتحقق، وهو أمر بالغ الأهمية لتمكين الوكالة من تأكيد أن برنامج إيران النووي سلمي بالكامل، وهو ما ليس عليه الحال في الوقت الراهن. وهذا هو السبيل الوحيد لضمان الاستقرار في المنطقة والسلام والأمن العالميين على حد سواء.

ويجب ألا ننسى أن المنطقة تواجه بالفعل حرباً مطولة في غزة، مع ما يترتب عليها من عواقب إنسانية مدمرة. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء قطاع غزة والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. ولا تزال فرنسا مصممة على المضي قدماً في تنفيذ حل الدولتين - وهو السبيل الوحيد لتمكين الفلسطينيين والإسرائيليين من العيش في سلام وأمن. ولا نزال نعمل لإعادة إطلاق المؤتمر الذي كلفنا به الجمعية العامة والذي ستشارك فرنسا في رئاسته مع المملكة العربية السعودية.

ينعقد المجلس من جديد بعد يومين لاستعراض تنفيذ القرار 2231 (2015). ويجب أن تشكل تلك الجلسة فرصة للمجلس وإيران لإعادة تأكيد التزامنا بالدبلوماسية وبعملية التفاوض التي توجت باتفاق عام 2015.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (تكلم بالإسبانية): نرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، ونقدر ملاحظاته الهامة. ونعرب عن امتناننا للسيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، والسيد رافائيل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إسهاماتهما القيمة، ونرحب بممثلي جمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل والكويت.

نلاحظ التطورات الأخيرة في إيران بقلق. فمنذ بداية تلك الأحداث، نبه معظم أعضاء المجلس إلى الضرورة الملحة لتهدئة النزاع وقد دعونا مراراً وتكراراً إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والانخراط في حوار ومفاوضات لإعطاء السلام فرصة معقولة. ويجب أن نؤكد أننا نواجه حالة من عدم اليقين في غير أوانها، وهي حالة قد تكون لها عواقب مزعزعة للاستقرار بشدة، ليس بالنسبة للمنطقة فحسب ولكن أيضاً بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

وقد حذرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قراراتها من أن الهجمات على المنشآت النووية تشكل خطراً لأنها يمكن أن تؤدي إلى تسرب مواد مشعة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السكان والبيئة من حيث التلوث الإشعاعي وربما آثار إقليمية غير مسبوقة. ولحسن الحظ، لم تؤد التطورات الأخيرة حتى الآن إلى مستويات عالية من الإشعاع. ووفقاً لإيران، من غير المتوقع أن تكون هناك أي عواقب على صحة الإنسان أو البيئة خارج المواقع المتضررة. ومن جانبها، ذكرت الوكالة أنها ستواصل مراقبة الحالة وتقييمها في إيران. وننوه بإشرافها الذي يتسم بالمسؤولية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزة أساسية من ركائز القانون الدولي وقد أسهمت بشكل حاسم في عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي. وتوفر المعاهدة للمجتمع الدولي ضمانات أكبر للاستقرار والأمن بالحد من خطر أن تصبح الأسلحة النووية سبباً في المواجهة أو النزاع. ونعترف بأن انعدام الثقة عامل يزيد من تفاقم هذه الحالة. ومع ذلك، نأمل أن يظل هناك مجال للحوار وأن يتمكن المجلس من أداء دور بناء في تعزيزه. ولتحقيق هذه الغاية، يجب علينا جميعاً أن نبذل كل ما في وسعنا لحث الأطراف على إيجاد حل يحول دون وقوع السكان المدنيين ضحايا لنزاع أكبر.

على الرغم من أن بنما بلد صغير، فإنها مالكة تتصف بالمسؤولية لقناة استراتيجية تربط بين المحيطات وستلجأ باستمرار إلى القانون الدولي كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية التي قد تنطوي على تداعيات عالمية. وبناءً على ذلك، فإننا نؤيد الوقف الفوري للأعمال العدائية لتمهيد الطريق لبدء حوار حقيقي يسمح بإيجاد حلول دائمة وسلمية للنزاع.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المفتوحة الطارئة. وأشكر أيضاً الأمين العام غوتيريش على بيانه والشكر موصول للأمين العام المساعد ينتشا والمدير العام غروسي على إحاطتهما.

شنت الولايات المتحدة أمس ضربات على ثلاث منشآت نووية إيرانية في فوردو ونطنز وأصفهان. وتدين الصين بشدة هجمات الولايات المتحدة على إيران وقصف المنشآت النووية الخاضعة ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتنتهك تصرفات الولايات المتحدة بشكل خطير مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم

المتحدة والقانون الدولي وسيادة إيران وأمنها وسلامة أراضيها. فقد فاقمت التوترات في الشرق الأوسط ووجهت ضربة قوية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ويجب أن يتمسك المجتمع الدولي بالعدالة وأن يبذل جهوداً ملموسة لتهدئة الوضع واستعادة السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه أربعة نداءات.

أولاً، ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية. ففي خضم التصاعد الحاد للتوترات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، تشعر الصين بقلق بالغ إزاء خطر خروج الوضع عن السيطرة. وينبغي لأطراف النزاع، وإسرائيل على وجه الخصوص، التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار لمنع المزيد من التصعيد والالتزام بتجنب امتداد الحرب. وينبغي للأطراف المعنية بالالتزام بالقانون الدولي والامتناع عن استخدام القوة وتجنب مفاخرة النزاع بصب الزيت على النار.

ثانياً، ندعو إلى توفير الحماية الفعالة للمدنيين. فالمدنيون الأبرياء يتحملون العبء الأكبر في كل النزاعات. وتشعر الصين بحزن عميق بسبب العدد الكبير للإصابات في صفوف المدنيين جراء النزاع. ويجب عدم استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية في العمليات العسكرية ويجب عدم انتهاك الحد الأدنى للقانون الدولي الإنساني. وينبغي لأطراف النزاع إعطاء الأولوية لمصالح الناس ورفاههم في المنطقة وبذل قصارى جهدها لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين الأبرياء والامتناع عن مهاجمة البنية التحتية المدنية.

ثالثاً، ندعو إلى الالتزام بالحوار والتفاوض. فالسلام في الشرق الأوسط لن يتحقق باستخدام القوة. والحوار والتفاوض هما الحل الأمثل. كما أن الوسائل الدبلوماسية في معالجة المسألة النووية الإيرانية لم تستنفد بعد ولا يزال هناك أمل في التوصل إلى حل سلمي. وينبغي لأطراف أن تظل ملتزمة التزاماً راسخاً بالتسوية السياسية للمسألة النووية الإيرانية وأن تسعى جاهدة للعودة إلى الحل السياسي من خلال الحوار والتفاوض بغية التوصل إلى اتفاق تقبل به جميع الأطراف.

رابعاً، ندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات سريعة. فمجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن أن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة أزمة كبرى. لقد اقترحت روسيا والصين وباكستان مشروع قرار يدعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي والانخراط في الحوار والتفاوض. ونأمل أن يتمكن أعضاء المجلس من إظهار إحساسهم القوي بالمسؤولية بتأييدهم المشترك لمشروع القرار، وذلك لتمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين.

والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتعزيز التآزر ودعم العدالة وبذل جهود حثيثة لاستعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد سيكريس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية، وكذلك الأمين العام المساعد ينتشا والمدير العام غروسي على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات واللتين قُدمتا في الوقت المناسب.

هذه هي المرة الثالثة في غضون 10 أيام التي ينعقد فيها مجلس الأمن محققاً في جلسة طارئة. فالحالة الآن أكثر خطورة مما كانت عليه في أي وقت منذ 13 حزيران/يونيه. وما أشار إليه الأمين العام بأنه لحظة

حاسمة لمستقبلنا الجماعي أصبح الآن حقيقة واقعة. وقد أحطنا علماً بالإجراءات العسكرية المتخذة ضد المواقع النووية في إيران ونراقب بقلق شديد تطور الحالة عن كثب. وأود أن أ طرح النقاط الثلاث التالية.

أولاً، نكرر دعوتنا لجميع الأطراف بإبداء ضبط النفس. فلا حاجة لمزيد من العنف، خاصة في ظل العواقب الوخيمة المحتملة. ومن الضروري أن يتمكن مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية من استئناف نشاطهم والتحقق من وضع مخزون اليورانيوم المخصب، وكذلك قدرات التخصيب المتبقية لدى إيران. هذا أمر ضروري، حيث أن الهيكل العالمي لعدم الانتشار والأمن الإقليمي وربما العالمي يتعرضون لضغوط شديدة.

ثانياً، لا بد لي أن أؤكد مجدداً قلقنا الشديد إزاء برنامج إيران النووي، التي لا ينبغي السماح لها أبداً بامتلاك أسلحة نووية. وقد حذرنا مراراً وتكراراً من عدم امتثالها للضمانات الملزمة قانوناً والتزامات خطة العمل الشاملة المشتركة. وإزاء هذه الخلفية، فإن لإسرائيل الحق في حماية نفسها والعيش في سلام وأمن مع جيرانها. يمكننا أن نتجادل في هذه القاعة، كما فعلنا مرات عديدة، حول ما إذا كان برنامج إيران النووي سلمياً خالصاً أم لا. ولكن أياً كان الحال، فإن هذه المستويات العالية من اليورانيوم المخصب في منطقة متقلبة مثل الشرق الأوسط لا يمكن إلا أن تولد حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار الشديدين.

ثالثاً، من الأهمية بمكان ضمان حماية المدنيين من جميع الأطراف.

أخيراً وليس آخراً، نحيط علماً مع بالغ الارتياح بملاحظات المدير العام غروسي التي مفادها أننا حتى الآن، لا نتوقع أن تكون هناك أي عواقب صحية على الناس أو البيئة خارج المواقع المستهدفة.

في الختام، أود أن أسلط الضوء بعبارة لا لبس فيها على قيمة التهدئة كخطوة أولى نحو السلام المستدام. على المجتمع الدولي والبلدان ذات النفوذ التدخل واقتراح مخرج دبلوماسي، يجب أن يشمل الضمانات الأمنية الضرورية. ويتعين على الأطراف المعنية أن تتصرف بما يتماشى تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

واستناداً إلى الفضيلة القديمة المتمثلة في ضبط النفس، نحث جميع الأطراف على التحلي بأقصى درجات الاعتدال والانخراط في الحوار والدبلوماسية.

السيدة لاسن (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر بدوري الأمين العام على حضوره وملاحظاته والأمين العام المساعد ينتشا والمدير العام غروسي على إحاطتهما وعلى المعلومات المستكملة.

نجتمع مجدداً اليوم بينما تستمر الحالة في الشرق الأوسط في التصاعد. فقد استمرت الهجمات بين إسرائيل وإيران منذ جلستنا الأخيرة يوم الجمعة (انظر S/PV.9939). وما زالت الخسائر في صفوف المدنيين والمعاناة الواسعة النطاق تتزايد على الجانبين. ونفذت الولايات المتحدة الليلة الماضية عملية استهدفت فيها ثلاث منشآت نووية في إيران.

إن التصعيد المستمر في الشرق الأوسط مدعاة للقلق الشديد ويشكل خطراً كبيراً على السلام والأمن الدوليين.

وتحت الدانمرك جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب على جميع الأطراف ضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. علاوة على ذلك، وإذ نضع في الاعتبار كلمات المدير العام غروسي التي وجهها للمجلس قبل يومين، ينبغي اتخاذ كل الإجراءات الممكنة وإبداء ضبط النفس اللازم للحد من مخاطر الحوادث النووية، التي قد تكون لها آثار مدمرة على السكان المدنيين والبيئة.

ولطالما أكدت الدانمرك أن إيران يجب ألا تمتلك سلاحاً نووياً أبداً. فمن شأن ذلك أن يشكل تهديداً خطيراً للأمن الإقليمي والعالمي. وقد أعربنا مراراً وتكراراً عن قلقنا بشأن المسار النووي المتسارع لإيران ومن أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قادرة على التأكد من أن برنامج إيران النووي سلمي خالص.

ونرحب باستمرار الوكالة في مراقبة الوضع وتقديم معلومات عن الآثار المترتبة على الأمن والأمان النوويين. ونؤكد على أهمية التبادل المستمر وفي الوقت المناسب للمعلومات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأمان والأمن النوويين والضمانات النووية.

إن المسار الحالي غير قابل للاستمرار ومحفوف بالمخاطر - لا بالنسبة للمنطقة وحدها، بل بالنسبة للسلام والأمن الدوليين بصورة أعم. وخفض التصعيد ليس ضرورياً فحسب؛ بل هو عاجل.

وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى التراجع عن حافة الهاوية للحيلولة دون المزيد من التصعيد في الشرق الأوسط. ونحث إيران على الانخراط في مفاوضات وعدم اتخاذ أي إجراء آخر قد يزعزع استقرار المنطقة. وفي هذه اللحظة الحرجة، من المهم أن تمتنع جميع الأطراف عن اتخاذ خطوات قد تؤدي إلى عواقب إقليمية وعالمية خطيرة.

ونشدد كذلك على ضرورة حماية الأمن البحري وطرق التجارة الدولية، بما في ذلك عبر مضيق هرمز.

ختاماً، لقد حان الوقت للعودة إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والانخراط في حل دبلوماسي يتم التفاوض بشأنه، وهو السبيل الناجع الوحيد نحو سلام دائم في المنطقة وخارجها. والدانمرك على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لتحقيق هذه الغاية.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون لرئاسة غيانا على عقد جلسة اليوم على وجه السرعة لمناقشة التطورات البالغة الخطورة في الشرق الأوسط، التي تفاقمت بسبب الضربات التي وجهتها الولايات المتحدة خلال الليل مستهدفة مواقع إيرانية. ونودّ أن نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه، وكذلك الأمين العام المساعد ينتشا والمدير العام غروسي على إحاطتهما.

تدين روسيا بشدة الإجراءات غير المسؤولة والخطيرة والاستقرازية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية إيران الإسلامية، وهي دولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة. فكما نعلم، في

الساعات الأولى من يوم 22 حزيران/يونيه، قامت القوات الجوية الأمريكية، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع القوات الجوية الإسرائيلية التي تشن منذ أكثر من أسبوع غارات مكثفة على أهداف مدنية وعلى البنية التحتية المدنية في إيران في انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بشن ضربات بالقذائف والقنابل بلا مبرر على ثلاثة مواقع نووية إيرانية هي فوردو ونطنز وأصفهان، وهي مواقع خاضعة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبذلك، أظهرت واشنطن مرة أخرى استخفافها التام بموقف المجتمع الدولي وأكدت من جديد أنها ليست مستعدة فحسب لغض الطرف عن قتل عشرات الآلاف من النساء والأطفال والمسنين الفلسطينيين من أجل تعزيز مصالح حليفها إسرائيل، بل والمقاومة بسلامة ورفاه البشرية جمعاء. لقد فتحت الولايات المتحدة من خلال تصرفاتها الباب أمام مخاطر محدقة. ولا أحد يعرف ما هي العواقب والمعاناة الجديدة التي ستتسبب بها.

في الأيام العشرة الماضية، استمعنا إلى ثلاث إحاطات قدمها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي. وقد حذر من احتمال أن يكون للضربات على البنية التحتية النووية الإيرانية تداعيات لا يمكن التنبؤ بها على الإطلاق، ومن أنها تشكل تهديدا كبيرا للأمن والأمان النوويين ليس في إيران فحسب، بل في المنطقة والعالم بأسره. لكن واشنطن لا تكتثّر مطلقا بالعواقب الإشعاعية أو الخطر الذي يهدد حياة وصحة عدد كبير من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في المنطقة وخارجها. فواشنطن، مثلها مثل القدس الغربية، تعتبر نفسها أعلى سلطة قضائية على وجه البسيطة، وأنها مخولة بتحقيق العدالة وفقاً لما تراه مناسباً. وبالتالي، أكدت الولايات المتحدة أنها مستعدة لارتكاب أي جرائم وانتهاكات للقانون الدولي من أجل الحفاظ على هيمنتها العالمية. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن أحداً لم يأذن للولايات المتحدة باتخاذ مثل هذه الإجراءات.

لقد عرضنا مراراً وتكراراً على زملائنا الأمريكيين القيام بالوساطة من أجل إيجاد حل سلمي ومقبول للأطراف بشأن التناقضات المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني. ومع ذلك، يبدو أن الدبلوماسية ليست هي ما يحتاج إليه زملائنا من الولايات المتحدة في الوقت الحالي. تقع المسؤولية عن كل هذا على عاتق القيادة الأمريكية بشكل مباشر، خاصة وأن القيادة الأمريكية لم تعترف علناً بالمسؤولية عن أفعالها فحسب، بل إنها في الواقع تتباهى بها، مظهرةً ازدراءً تاماً لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وكذلك قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران 487 (1981) و 2231 (2015)، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقبل يومين فقط، هنا في هذه القاعة ذاتها، استمعنا إلى العديد من الوفود، بما في ذلك أقرب حلفاء الولايات المتحدة، تدعو إلى وقف التصعيد وتسوية الخلافات من خلال المفاوضات (انظر S/PV.9939). غير أن زملائنا في الولايات المتحدة تجاهلوا مرة أخرى موقف المجتمع الدولي بأسره، وأخذوا بتلميحات إسرائيل بدلاً من كبح جماحها وإجبارها على كبح دوامة التصعيد.

واليوم، سنسمع مرة أخرى تصريحات مغرضة من ممثلة الولايات المتحدة عن استعدادهم للعودة إلى المفاوضات، وكأنه لم تكن هناك غارات ليلية باستخدام الذخائر الثقيلة على إيران. من الواضح أن ذلك من أجل تصوير طهران لاحقاً وبشكل مناقق على أنها مفسدة لعملية التفاوض، كطرف يُزعم أنه يقوض الاستقرار في الشرق الأوسط.

غير أننا نعتقد أنه ما من رشيد في المجتمع الدولي سيصدق زملاءنا الأمريكيين بعد الآن. كما أنهم لن يصدقوا محاولات الولايات المتحدة لإقناع مجلس الأمن بأن إيران كانت تحاول حيازة أسلحة نووية. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأنه في شهر آذار/مارس الماضي، ادعى مسؤولون رفيعو المستوى في الاستخبارات الأمريكية أن الولايات المتحدة ليس لديها معلومات عن محاولات طهران لتطوير قدرات نووية عسكرية. أتصور أن لدى كثيرين اليوم شعوراً مزعجاً بتكرار المشهد. وأود أن أذكر الأعضاء كيف أن وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول لوّح في عام 2003، في هذه القاعة ذاتها، بضرورة لتبرير خطط واشنطن لغزو أراضي دولة أخرى ذات سيادة (انظر S/PV.4701)، ليغرق شعب ذلك البلد في عقود من الفوضى مع عدم العثور على أسلحة دمار شامل هناك. إن الوضع اليوم لا يختلف أساساً. ومرة أخرى، يُطلب منا أن نصدق قصص الولايات المتحدة الخيالية من أجل إلحاق المعاناة مرة أخرى بملايين الناس الذين يعيشون في الشرق الأوسط. وهذا يعزز اقتناعنا بأن زملاءنا في الولايات المتحدة لم يتعلموا شيئاً من التاريخ.

ويؤسفنا أن بعض أعضاء المجلس في هذه القاعة اليوم لم يستجمعوا ولا يستطيعون أن يستجمعوا الشجاعة لتسمية الأشياء بأسمائها وإدانة تصرفات واشنطن. إنه شعور غريب، المشاركة في هذا المسرح العبيث والمغرض. لقد رأينا ممثلة المملكة المتحدة تدعو إيران إلى ضبط النفس - على الرغم من أن إيران هي تحديداً التي تعرضت لذلك الهجوم غير المبرر ولقصفت منشآتها النووية - كما لو أن إيران، وليس إسرائيل والولايات المتحدة، هي المسؤولة بالكامل عن تصعيد الحالة. كما أن هناك أعضاء آخرين في المجلس يدعون إيران إلى ضبط النفس. لقد شهدنا الكثير من النفاق في هذه القاعة، لكن هذا الأمر يتجاوز الحدود. إنه مثال صارخ على النفاق من جانب أولئك الذين أثاروا التوترات في الأيام الأخيرة بشأن القرار 2231 (2015)، الذي يوشك على الانتهاء.

لقد شهدنا خلال الأسبوع الماضي موجة جديدة وخطيرة للغاية من التصعيد. بعد ما حدث الليلة الماضية، أصبح الوضع غير مسبوق في طبيعته تماماً. لم يتم بعد تقييم التداعيات الإشعاعية للهجمات الأمريكية، ونتوقع من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام تقديم تحليل واضح ومهني ومحايدين للحالة، بما في ذلك تقديم تقرير موضوعي في الاجتماع الطارئ لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. غير أنه من الواضح بالفعل أن الهجمات على المنشآت النووية الإيرانية، بما في ذلك تلك التي نفذتها إحدى الدول الودية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي الولايات المتحدة، توجه ضربة شديدة للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي. إن هذه الهجمات لا تقوض مصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام التحقق والرقابة الذي تقوم به الوكالة برمته فحسب، بل إنها تقوض أسس التعاون الدولي في هذا المجال، الأمر الذي قد يعيدنا إلى عصر المخاطر النووية التي يصعب السيطرة عليها. ويبدو أن هذا هو بالضبط ما تسعى إليه واشنطن والقدس الغربية.

وبصفتها دولة مسؤولة وعضو دائم في المجلس، لا يمكن لروسيا أن تدعم سيناريو من هذا القبيل. بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يحق لإيران تطوير برنامجها النووي المدني، وقد محت الولايات المتحدة الليلة بحكم الأمر الواقع سنوات من الجهود الدبلوماسية الرامية إلى دعم هذا المبدأ

الأساسي. إن القبول بشرعية إجراءات الولايات المتحدة سيكون بمثابة تجاهل كل التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي على هذه الجبهة.

وبما أننا تكلمنا كثيراً اليوم عن أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام العالمي لعدم الانتشار، أود أن أذكر أعضاء المجلس بأن إسرائيل لم تتضمن قط إلى معاهدة عدم الانتشار، وبالتالي، لا يوجد برنامج شامل لعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجاه إسرائيل. من ناحية أخرى، كانت إيران ولا تزال الدولة الأكثر خضوعاً لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العالم، ولكن بدلاً من دعم اتخاذها لهذا الموقف، يتم قصف أراضي إيران ومواطنيها المسالمين من قبل بلد رفض من حيث المبدأ التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. هذه حالة مشينة ومغرضة، ونحن مندهشون من أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لم ينبس ببنت شفة حول هذا الموضوع. كما أنه لم يسبق له مطلقاً أن دعا إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

أعتقد أنه من الواضح للجميع في هذه القاعة أنه ما لم نوقف التصعيد، سيجد الشرق الأوسط نفسه على شفا صراع واسع النطاق، وهو أمر محفوف بعواقب لا يمكن التنبؤ بها على هيكل الأمن الدولي بأكمله، وقد يجد العالم بأسره نفسه على حافة كارثة نووية. إننا ندعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدوانية من قبل إسرائيل والولايات المتحدة ونحث جميع الأطراف على ضبط النفس والعودة إلى الدبلوماسية الدولية والمفاوضات.

لكن مناشدات أعضاء المجلس وحدها لا تكفي. فبموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة - التي يدعو بمنتهى الحماس من يلتزمون الصمت اليوم وفقاً للبلدان الأخرى إلى الالتزام به - فإن المجلس ملزم ببساطة بصياغة قرار جماعي يمنع توجيه ضربات ضد منشآت البنية التحتية النووية السلمية الإيرانية الخاضعة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، نحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى تقييم قانوني وسياسي واضح لما حدث. هذا واضح تماماً لجميع أولئك الذين لا يتبعون أي مخططات خفية أو معايير مزدوجة.

ولتحقيق هذه الغاية، أعد الاتحاد الروسي والصين وباكستان وعمموا صباح اليوم مشروع قرار موجز ومتوازن يدعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار والبحث عن حل دبلوماسي للبرنامج النووي الإيراني. وتعكس الصياغة مواقف الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس، كما تم التعبير عنها خلال جلستينا المعقودتين في 13 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9936) و 20 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9939).

ونعول على دعم جميع أعضاء المجلس حتى نتمكن من توجيه رسالة في أقرب وقت ممكن حول ضرورة إنهاء العنف فوراً، وهو ما دعا إليه الأمين العام مرة أخرى اليوم، ضمن جملة أمور أخرى.

وما لم يتخذ المجلس موقفاً واضحاً وقائماً على المبادئ، فلا مفر من المزيد من التصعيد. ونحث جميع أعضاء مجلس الأمن على اعتماد نهج مسؤول ودعم مشروع القرار المقترح.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والأمين العام المساعد ميروسلاف يانتشا والمدير العام رافائيل غروسي على اهتمامهم المتواصل بهذه المسألة الملحة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

استهدفت الضربات العسكرية الأمريكية مساء أمس منشآت نووية في فوردو ونطنز وأصفهان، بهدف تفكيك قدرة إيران على التخصيب النووي ووقف التهديد النووي الذي تشكله الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب في العالم. وقد سعت تلك العملية إلى القضاء على مصدر طويل الأمد لكنه يتصاعد بسرعة لانعدام الأمن على صعيد العالم ومساعدة حليفنا إسرائيل في حقنا الأصيل في الدفاع الجماعي عن النفس، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

على مدار 40 عاماً، رفعت الحكومة الإيرانية شعار الموت لأمريكا والموت لإسرائيل، وشكلت تهديداً مستمراً لسلام وأمن جيرانها والولايات المتحدة والعالم بأسره. لقد قامت إيران بمهاجمة إسرائيل بمئات القذائف التسيارية ومن خلال وكلاء إرهابيين. على مدى عقود، كانت إيران مسؤولة عن اليأس وعدد لا يحصى من الوفيات في جميع أنحاء الشرق الأوسط. كما قتلت الحكومة الإيرانية ووكلائها العديد من الأمريكيين، بما في ذلك أفراد الخدمة الأمريكية في العراق وأفغانستان. وفي الأسابيع الأخيرة، كثف المسؤولون الإيرانيون من تهديداتهم وخطاباتهم العدائية. ولطالما مارست إيران التعتيم فيما يتعلق ببرامجها للأسلحة النووية وعرقلت جهود حسن النية في المفاوضات الأخيرة.

وأخيراً حان الوقت للولايات المتحدة، دفاعاً عن حليفها ودفاعاً عن مواطنيها ومصالحها، أن تتصرف بحزم. لا يمكن للنظام الإيراني امتلاك سلاح نووي. لكن واضح: يجب على إيران ألا تصعد. وكما قال الرئيس ترامب، فإن أي هجوم إيراني - مباشر أو غير مباشر - ضد الأمريكيين أو القواعد الأمريكية سيواجهه برد انتقامي مدمر.

ولكي يفي المجلس بمهمته الأساسية المتمثلة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، يجب عليه أن يدعو النظام الإيراني إلى إنهاء جهوده التي استمرت 47 عاماً للقضاء على دولة إسرائيل، وإنهاء سعيه للحصول على الأسلحة النووية، والتوقف عن استهداف المواطنين والمصالح الأمريكية، والتفاوض بحسن نية على السلام من أجل تحقيق الرخاء والأمن للشعب الإيراني وجميع الدول الأخرى في المنطقة.

أثار ممثل إحدى الدول الأعضاء هنا اليوم مسألة النفاق وأثار مسألة الجلسة القادمة بشأن القرار 2231 (2015). وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التحقق والرصد لعدم امتثال إيران للضمانات النووية الإلزامية يظهر بوضوح أن إيران تواصل تسريع أنشطتها النووية دون أي مبرر مدني موثوق. ونحن نتطلع إلى مناقشة الآثار المترتبة على ذلك التقرير وآثاره الأوسع نطاقاً يوم الثلاثاء، عندما تقدم الأمانة العامة إحاطة بشأن التقرير المتعلق بتنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2025/397).

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام جزيل الشكر على ملاحظاته. وأشكر المدير العام غروسي والأمين العام المساعد يانتشا على إحاطتهما.

إن هذه الهيئة مكلفة بالعمل على صون السلام والأمن الدوليين. وهناك لحظات في هذه القاعة وخارجها - لحظات محورية - تشكل مستقبلنا الجماعي. ونعتقد أن نقاش اليوم هو أحد هذه اللحظات.

تتدد سلوفينيا بالتصعيد العسكري الحاد. فمن شأن هذا التصعيد أن يزيد من تفاقم الوضع الإقليمي غير المستقر والخطر للغاية أصلاً، ويهدد السلام والأمن الدوليين. لذلك نضم صوتنا إلى دعوة الأمين العام لأطراف النزاع إلى الابتعاد عن المزيد من التصعيد والأعمال الانتقامية. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار.

كما ندعو أطراف النزاع إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وكما ثبت مراراً وتكراراً، فإن العنف والنزاعات العسكرية لا تؤدي إلى شيء. فهي لا تؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة للأبرياء في الشرق الأوسط. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الخسائر التي تتسبب بها الأوضاع الحالية على المدنيين والفوضى والخوف الذي تزرعه.

لا تزال سلوفينيا قلقة بشأن حجم البرنامج النووي الإيراني وطبيعته غير الواضحة. ونؤكد من جديد رفضنا القاطع للانتشار النووي. وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وللمدير العام غروسي. في هذه اللحظة الحرجة، ومع وجود الكثير على المحك، يجب علينا الإصرار على الدبلوماسية. وهناك حاجة إلى حل دبلوماسي مصمم خصيصاً لهذا الغرض. ونرحب بالمحاولات التي جرت في الأيام الأخيرة للحفاظ على المسار الدبلوماسي، أي اجتماع الدول الأوروبية الثلاث - فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - والاتحاد الأوروبي مع إيران، وندعو الجميع إلى اتباع هذا المسار. وندعو أطراف النزاع ومن لهم تأثير عليهم إلى إعطاء الأولوية للدبلوماسية والسلام والعودة إلى طاولة المفاوضات. ويجب أن تتضمن هذه العملية حلاً للمسألة النووية الإيرانية، بما يقودنا إلى إيجاد حل موثوق وشامل وقابل للتحقق منه، بالإضافة إلى التعامل مع الأزمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك غزة. وأود أن أكرر أن هذا ليس وقتاً مناسباً لمزيد من التصعيد. وليس هذا وقتاً مناسباً لاتخاذ تدابير انتقامية. لقد حان وقت التهدئة والدبلوماسية. وحان وقت السلام. وندعو جميع القيادات إلى إظهار المبادرة من أجل السلام.

السيد محمد يوسف (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود الصومال أن يشكر الرئاسة على عقد المجلس مرة أخرى استجابة للتطورات المتصاعدة والخطيرة في الشرق الأوسط. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة على ملاحظاته الاستهلاكية وللمدير العام غروسي والأمين العام المساعد ينتشا على ما قدماه من معلومات مستكملة وشاملة حول هذا التهديد المقلق والمتطور بسرعة للسلام والأمن الدوليين في الشرق الأوسط.

تمثل الهجمات الأخيرة على المنشآت النووية في فوردو ونطنز وأصفهان في إيران تصعيداً خطيراً يهدد بإغراق المنطقة بأسرها في دوامة من العنف والمعاناة والدمار لا يمكن السيطرة عليها. يدين الصومال أي أعمال عدوانية تنتهك سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها. إن مثل هذه الأعمال تتعارض بشكل واضح مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفقرة 4 من المادة 2 التي تحظر

التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أي دولة. ونؤكد من جديد على أهمية احترام سيادة جمهورية إيران الإسلامية وسلامة أراضيها. ويعتقد وفدنا أن جميع الدول الأعضاء تتقاسم مسؤولية العمل وفقاً لتلك المبادئ والالتزامات.

في هذه اللحظة الحرجة، يجب أن تسترشد استجابتنا الجماعية بأربعة إجراءات عاجلة.

أولاً، يجب التمسك بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وندعو إلى احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها، والالتزام بمبادئ حسن الجوار وحل النزاعات بالوسائل السلمية. إن انتهاك هذه المبادئ يعرض حياة عدد لا يحصى من الأشخاص للخطر ويعمق الأزمات الإقليمية.

ثانياً، هناك حاجة للسعي إلى وقف التصعيد ووقف شامل لإطلاق النار. ونحث جميع الأطراف على العمل من أجل وقف التصعيد وتحقيق وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار من أجل استعادة الهدوء وتدابير بناء الثقة. يجب على مجلس الأمن أن يدعم كل مبادرة دبلوماسية تهدف إلى الحد من التوترات ومنع نشوب المزيد من النزاعات.

ثالثاً، يجب العودة إلى المفاوضات بشأن عدم الانتشار النووي. تؤكد الصومال من جديد على الضرورة الملحة للعودة إلى المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني. ويعتقد وفدنا أن السبيل الوحيد القابل للتطبيق للمضي قدماً هو العودة السريعة إلى المحادثات بشأن عدم الانتشار، بما يتماشى مع القرارات الدولية ذات الصلة. ونكرر كذلك دعوتنا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وإلى انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

أخيراً، هناك حاجة لحماية المدنيين وحماية المنشآت النووية. ونؤكد على الأهمية القصوى لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونحث جميع الأطراف أيضاً على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن استهداف المنشآت النووية، لا سيما المنشآت الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نظراً للمخاطر الجسيمة التي تشكلها هذه الأعمال على السكان والاستقرار الإقليمي والبيئة. ومن المهم كذلك ضمان حرية الملاحة في المجاري المائية الدولية والامتناع عن الأعمال التي تقوض الأمن البحري.

في الختام، إن التحديات الماثلة أمامنا تتطلب استجابة جماعية مدروسة تقوم على الحوار والاحترام المتبادل وتجديد الالتزام بتعددية الأطراف. ووفد بلدنا على استعداد للعمل بصورة بناءة مع المجتمع الدولي للنهوض بالسلام والاستقرار والأمن لجميع الدول في الشرق الأوسط. ونحث جميع الأطراف على التصرف بمسؤولية وحكمة وعلى وضع رفاه شعوب المنطقة فوق كل الاعتبارات الأخرى. ويردد وفد بلدنا دعوة الأمين العام إلى إعطاء فرصة للسلام ويكرر دعوته لاغتنام هذه اللحظة ومضاعفة الجهود من أجل وقف التصعيد والعودة إلى المفاوضات والعملية الدبلوماسية المستدامة.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة طارئة أخرى لمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أنضم إلى الزملاء في توجيه الشكر للأمين العام على ملاحظاته؛ لقد كان حديثه واضحاً تماماً وأشكره على ذلك. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمدير العام غروسي على إحاطتيهما المهمتين.

عندما اجتمع المجلس للمرة الثانية يوم الجمعة (انظر S/PV.9939)، عقب عدوان إسرائيل الغاشم والمستمر وغاراتها غير المبررة على إيران، حذر العديد من الأعضاء المجتمع الدولي من هذا الانتهاك الخطير لميثاق الأمم المتحدة ومن خطر التصعيد. وسمعنا نفس الشيء اليوم حول الطاولة من أعضاء المجلس والأمين العام ومقدمي الإحاطتين الآخرين. ولكن التطورات خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية أكدت، وعلى نحو مأساوي، هذه التحذيرات. ومن المؤسف أن النداءات العالمية لوقف التصعيد والتوصل إلى حل سلمي للأزمة عن طريق الحوار لم تلقَ أذانا صاغية.

واتخذت باكستان، منذ البداية، موقفا مبدئيا من هذه التطورات - وهو موقف يستند تماما إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، أدنا العدوان الإسرائيلي إدانة قوية لا لبس فيها وأعربنا عن تضامننا مع إيران ودعمنا الكامل لحقها الأصيل والمشروع في الدفاع عن النفس، وفقا لميثاق الأمم المتحدة؛ ونددنا بالغارات الإسرائيلية الانفرادية غير القانونية على المنشآت النووية الإيرانية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ودعونا إلى إنهاء هذا العدوان؛ ودعونا إلى وقف الأعمال العدائية والعودة إلى الحوار والدبلوماسية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية دائمة للمسألة النووية الإيرانية. وفي الأيام الأخيرة، بذلت القيادة الباكستانية، بما في ذلك نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، جهودا نشطة للنهوض بهذه الأهداف من خلال اتصالات عديدة ومستمرة مع زعماء بلدان أخرى ومع شركائنا في مختلف المناطق، وكل ذلك من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين والوفاء بمسؤوليتنا بصفتنا عضوا في مجلس الأمن. وردد اجتماع مجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول نفس الدعوة لوقف العدوان وأعرب عن الدعم لوقف التصعيد والتسوية السلمية.

وفي هذا السياق، نشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة التي زادت من حدة التوترات. وأدانت باكستان غارات الولايات المتحدة على المنشآت النووية الإيرانية والتي تأتي في أعقاب سلسلة من الهجمات السافرة التي شنتها إسرائيل على مواقع نووية. وأود أن أذكر بأن ذلك الاستهداف تحديدا للمنشآت النووية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة وقراراتها المتعددة والقرار 487 (1981). فوفقا للمادة 25 من الميثاق، تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق الميثاق. ونقع المسؤولية الأكبر عن تنفيذ قرارات المجلس على عاتق أعضائه، وخاصة الأعضاء الدائمين.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد الحالة. فالتصاعد الحاد في حدة التوتر والعنف نتيجة لعدوان إسرائيل وأعمالها غير القانونية يبعثان على القلق البالغ. وقد يؤدي أي تصعيد آخر إلى عواقب كارثية في المنطقة وخارجها. وتتضامن باكستان مع حكومة إيران وشعبها الشقيق في هذا الوقت العصيب. وترسي هذه الهجمات سابقة خطيرة كما أنها تشكل خطرا شديدا يهدد سلامة السكان وأمنهم في أنحاء المنطقة، بل والعالم أجمع. ويجب على مجلس الأمن، باعتباره الهيئة المنوط بها المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يتصرف بشكل عاجل وحاسم. وننقسم مسؤولية جماعية عما يلي.

أولاً، يجب أن نرفض وندين بشكل لا لبس فيه الهجمات التي تتعرض لها جمهورية إيران الإسلامية منذ 13 حزيران/يونيه باعتبارها انتهاكا واضحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويجب عدم التغاضي

أبداً عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. والفقرة 4 من المادة 2 واضحة تماماً في هذا الصدد، وكذلك المادة 51.

ثانياً، يجب علينا أن ندين الهجمات على المنشآت النووية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تنتهك قرارات المجلس والوكالة والقانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، يجب أن نؤكد من جديد الالتزام بحماية أرواح المدنيين وممتلكاتهم من كلا الجانبين. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد تماماً بالقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني.

رابعاً، يجب أن ندعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية ووقف كامل لإطلاق النار.

خامساً، يجب علينا أن نشجع اللجوء إلى الحوار والدبلوماسية على وجه الاستعجال، تمشياً مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بهدف التوصل إلى حل سلمي ودائم للمسألة النووية الإيرانية.

وسعياً لتحقيق هذه الأهداف، انضمت باكستان إلى الصين وروسيا في تعميم مشروع قرار. ويدعو هذا القرار إلى اتخاذ تدابير، منها وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، ويحث جميع الأطراف على الامتناع عن مزيد من التصعيد ويطالب بالحماية العاجلة للمدنيين والبنية التحتية المدنية ويدعم إيجاد مسار دبلوماسي مقبول لدى جميع الأطراف للمضي قدماً بشأن المسألة النووية الإيرانية. وبعد أن استمعنا إلى الشواغل والأولويات المماثلة التي أعرب عنها العديد من أعضاء المجلس اليوم، نأمل بصدق أن يحظى مشروع القرار بتأييد المجلس، مما يمكنه من الاستجابة بوحدة وعزم وبشكل عاجل وفعال على نحو تماشى مع خطورة الحالة. وتعرب باكستان عن استعدادها للتعاون على نحو بناء مع جميع أعضاء المجلس في هذا الصدد.

إن الشرق الأوسط، المنكوب أصلاً بعدم الاستقرار الذي طال أمده وتاريخ الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع واستمرار إنكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم، لا يستطيع تحمل أزمة أخرى. ولا بد أن نتحرك الآن للحيلولة دون خروج الحالة عن السيطرة أكثر من ذلك. فقد علمنا التاريخ أن استعمال القوة واللجوء إلى الأعمال العسكرية الانفرادية إنما يؤديان إلى تعميق النزاعات وترسيخ الانقسامات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بشرية وإنسانية مأساوية. ويظل الحوار والدبلوماسية السبيل الوحيد للمضي قدماً. ويجب على الجميع انتهاج ذلك السبيل بجدية وإخلاص.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على سرعة تحديد موعد هذه الجلسة. وأشكر الأمين العام على ملاحظاته. ونشاط تقيمه بأن هذا تصعيد خطير في منطقة تقف على حافة الهاوية أصلاً. ونكرر دعوته الملحة للدول الأعضاء إلى وقف التصعيد والوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وسائر قواعد القانون الدولي. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمدير العام غروسي على إحاطتهما.

لا يمكن للعالم، لا سيما الشرق الأوسط، أن يتحمل حرباً أخرى. وللأسف، تتسارع الأحداث في المنطقة بوتيرة تبعث على القلق، مما يدفع الشرق الأوسط بشكل خطير إلى سيناريو مروع.

وفي الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي متحدا في البحث عن سبل لتخفيف حدة التوترات، تدهورت الحالة تدهورا حادا يوم أمس وازدادت تقاعسا بسبب الغارات الأمريكية التي استهدفت المنشآت النووية الإيرانية.

وتعرب الجزائر عن قلقها وأسفها الشديدين إزاء هذا التطور الخطير الذي يزيد من تقاعس الحالة الأمنية بشكل كبير ويعرض المنطقة برمتها لمخاطر غير مسبوقة قد لا يمكن احتواؤها. فتآكل هيكل الأمن النووي الدولي يشكل تهديدا خطيرا ليس للاستقرار الإقليمي، وكذلك للسلام والأمن العالميين.

إن الهجمات على المنشآت النووية الخاضعة للضمانات الدولية تقوض بشكل خطير سلامة نظام عدم الانتشار العالمي ومصادقيته. ولذلك، نؤكد من جديد أن الإطار القانوني لحماية المنشآت النووية واضح وشامل وملزم. والغرض من وجوده في حد ذاته هو على وجه التحديد ضمان أعلى مستويات الأمان والحماية لهذه المنشآت.

وتنص قرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية صراحة على:

«[أن] أي هجوم مسلح على المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية وأي تهديد ضدها يشكلان انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة».

ولا تزال هذه القرارات سارية تماما وتطبق على الحالة الراهنة. وينبغي ألا تكون المنشآت النووية هدفا للهجمات أيا كانت الظروف.

إن التقيد بالقانون الدولي ليس أمرا اختياريا؛ وإنما هو واجب ملزم لجميع الدول الأعضاء.

فما الذي ينتظرنا في المستقبل؟ وما هو المجال المتبقي للدبلوماسية؟ وما هي المسؤولية التي تقع على عاتق مجلس الأمن؟

إن ما نشهده اليوم هو انقلاب عميق وخطير. فقد أصبحت الحرب إنكارا للدبلوماسية والسياسة بأي وسيلة. وأصبحت الدبلوماسية، وهي وظيفتنا التي لطالما اعتُبرت الأداة الأساسية لتسوية النزاعات، مجبرة الآن على التنازل والتنحي جانبا للسماح بأن تكون الأسبقية للقوة.

وماذا عن مجلس الأمن؟ بالنسبة للبعض، لا سيما فيما يتعلق بمسائل الشرق الأوسط، يُعتبر ضبط النفس من جانب المجلس وصمته أكثر فائدة من تصرفه.

وماذا إذن عن المفاوضات والاتفاقات وجوهر الأمم المتحدة وميثاقها ومبادئها والقانون الدولي؟ إنها أيضا يجري الالتفاف عليها ونفيها وتجاهلها وإفقادها لمصداقيتها في نهاية المطاف.

إن الأجيال القادمة لن تتذكر ما قلناه فحسب، بل ما فعلنا نحن - أعضاء مجلس الأمن، لا سيما المنتخبين منا - أو ما لم نفعله.

وأعيد تأكيد موقف الجزائر بوضوح: إن السبيل الوحيد الممكن للمضي قدماً يتمثل في العودة إلى الدبلوماسية، وهو نهج يرتكز على الشرعية الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والسعي للتوصل إلى حل سلمي.

ويجب علينا أن نستفيد بشكل جماعي من دروس التاريخ المؤلم للمنطقة الذي يُبين بوضوح أن الحلول العسكرية لم تتجح قط في التصدي لتحدياتها المعقدة.

وتكرر الجزائر دعوتها الحازمة إلى وقف فوري لإطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات والتزام جميع الأطراف المعنية التزاماً صادقاً بالتوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للمسألة النووية الإيرانية، يشمل رفع الجزاءات.

وأود أن أذكر بما ينص عليه الميثاق بوضوح: "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية".

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة غيانا.

أشكر السيد أنطونيو غوتيريش على حضوره هنا اليوم وعلى ملاحظاته. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية غروسي على استجابتهما السريعة لطلبنا العاجل بتقديم إحاطة لمجلس الأمن.

قبل يومين فقط، اجتمعنا في هذه القاعة ووجهنا نداءات عاجلة من أجل الدبلوماسية وتهذئة الأوضاع فيما يتعلق بالنزاع الدائر بين إسرائيل وإيران (انظر S/PV.9939). وناشد الأمين العام إعطاء فرصة للسلام، وردد الكثيرون منا هذا النداء.

وقد دعت غيانا، مثلها مثل العديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك في المجلس، إسرائيل وإيران باستمرار إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي حسابات خاطئة من شأنها أن تغرق المنطقة في أزمة أعمق.

لقد استمعنا على مدى أشهر إلى الخطابات والتهديدات المتزايدة الخطورة. لكن ما نحتاج إليه في هذا الوقت هو القيادة والدبلوماسية. وفي هذا السياق، تطرح غيانا الاعتبارات التالية.

أولاً، ما يحدث في الشرق الأوسط يهنا جميعاً. ويجب أن نجدد دعواتنا للتهذئة ونحث الأطراف المعنية على التراجع والعودة إلى الدبلوماسية والحوار. وندعو الدول المؤثرة إلى تشجيع الأطراف في ذلك الاتجاه. يجب على الدول أن تقاوم إغراء تأجيج نيران النزاع، نظراً للآثار الإنسانية والأمنية الخطيرة المحتملة والآثار المصاحبة على التجارة العالمية، بما في ذلك أسعار النفط والأمن الغذائي.

ثانياً، نحث أعضاء المجلس على التصدي على وجه السرعة للتهديد الخطير الذي يشكله النزاع على السلام والأمن الدوليين، وعلى الوفاء بالتزاماتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء الأعمال العدائية. ويجب أن نضمن أن نتجنب الأطراف الوقوع في حلقة عنف انتقامية متبادلة تقوض السلام والأمن الإقليميين والعالميين.

أخيراً، فإن الرياح المعاكسة التي نواجهها تختبر بالفعل عزمنا الجماعية. وتكرر غيانا دعوتها إلى جميع الأطراف للالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي الإنساني والتمسك به، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيلة، وضمان حماية المدنيين والأهداف المدنية. كما نؤكد مجدداً أن الحق في الدفاع عن النفس لا يعفي أيًا من الطرفين من مسؤولياته والتزاماته بموجب القانون الدولي.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وقبل فتح المجال للإدلاء بالكلمات، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن هذه جلسة رسمية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبضرورة ضمان مراعاة اللياقة في الإدلاء ببياناتهم والامتناع عن التهجم الشخصي.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على جهودكم القيمة في عقد هذه الجلسة الطارئة على وجه السرعة بصفتكم رئيسة مجلس الأمن. ونرحب بحضور الأمين العام في هذه الجلسة. واستمعنا أيضاً إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام المساعد السيد ينتشا.

ونعرب عن تقديرنا لجميع الأعضاء الذين اختاروا الوقوف في الجانب الصحيح من التاريخ، وبالتالي أدانوا بشدة الأعمال العدوانية للولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي ضد بلدي.

إنني أخطب المجلس اليوم للمرة الثالثة منذ الاعتداءات الوحشية على بلدي، أولاً من جانب النظام الإسرائيلي في 13 حزيران/يونيه، والآن من جانب الولايات المتحدة. إنني أتكلم بأقصى درجات الإلحاح والقلق البالغ نيابة عن شعبنا، وهو شعب محب للسلام يبلغ تعدادة حوالي مائة مليون نسمة.

واليوم، تم تسجيل وصمة عار أخرى في التاريخ السياسي للولايات المتحدة. بعد أن فشل النظام الإسرائيلي غير الشرعي في القيام بالعمل القذر نيابة عن الغرب، اضطر ترامب، في الساعات الأولى من يوم الأحد 22 حزيران/يونيه 2025، إلى أن ينفذ بنفسه الجزء الأكثر دناءة من ذلك المخطط الخسيس.

ومرة أخرى، نجح مجرم الحرب المطلوب دولياً، نتتياهو، في أخذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة رهينة، وجر الولايات المتحدة إلى حرب أخرى مكلفة ولا مبرر لها. ومرة أخرى، اختارت أمريكا بتهور أن تضحي بأمنها لمجرد حماية نتتياهو. ومرة أخرى، شهد العالم الفساد الصارخ للنظام السياسي الأمريكي وقادته. وبصفتها دولة مستقلة وساعية للسلام، حذرت جمهورية إيران الإسلامية مراراً وتكراراً نظام الولايات المتحدة الأمريكية المثير للحرب من الانزلاق في هذا المستنقع.

وحتى الآن، تحتفظ إيران بحقها الكامل والمشروع، بموجب القانون الدولي، في الدفاع عن نفسها ضد هذا العدوان السافر من جانب الولايات المتحدة ووكيلها الإسرائيلي. وستقرر القوات المسلحة الإيرانية توقيت وطبيعة وحجم الرد الإيراني المتناسب مع ما حدث.

على مرّ التاريخ، تحملت الأمة الإيرانية الصامدة والموحدة جراحاً أعمق وواجهت أعداء أكثر شراسة، وهذه المرة أيضاً ستظهر للعالم كرامتها وقوتها وعظمتها.

وعلى مدى الأيام العشرة الماضية من العدوان الهامي الإسرائيلي، تم تزويد الهيئات الدولية - بما في ذلك مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية - بجميع المعلومات والتحذيرات اللازمة. ومع ذلك، فقد أثبتت مرة أخرى أن ما يسمى بالسعي المستمر منذ ثمانية عقود لمنع الحرب والعدوان هو سعي أجوف وعاجز من الناحية العملية.

لن ينسى التاريخ هذه الأيام المأساوية. إنه لأمر مفرح تماماً أن بلداً محباً للسلام، وأحد مؤسسي الأمم المتحدة، وله أكثر من 5 000 عام من الثقافة والحضارة، وطرف مسؤول في ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودولة غير حائزة للأسلحة النووية، يتعرض لهجوم مسلح من قبل نظام غير شرعي، والآن من قبل داعمه الرئيسي، الولايات المتحدة. ويمتلك كلاهما آلاف الرؤوس الحربية النووية.

إن الولايات المتحدة، العضو الدائم في المجلس، والجهة الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والدولة الوحيدة على الإطلاق التي استخدمت الأسلحة النووية وقتلت الملايين في مدينتين، لجأت الآن مرة أخرى إلى القوة غير المشروعة وشنت حرباً ضد بلدي، تحت ذريعة ملفقة وسخيفة وهي منع إيران من حيازة الأسلحة النووية. يا لها من مفارقة مريرة ومأساوية!

إن هذا العدوان الذي تشنه الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي هو انتهاك واضح وصارخ للقانون الدولي. كما أنه ينتهك القاعدة الأمرة المتعلقة بحظر العدوان والمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة - أي الفقرة 4 من المادة 2، التي تحظر بشكل قاطع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سيادة أي دولة عضو وسلامة أراضيها. وينتهك هذا العمل غير القانوني أيضاً الميثاق، والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر العام للوكالة، والقرارين 487 (1981) و 2231 (2015) ومعاهدة عدم الانتشار نفسها.

وفي حين تواصل ممثلة الولايات المتحدة توجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة ضد إيران، فإن المجتمع الدولي يدرك جيداً السجل الأسود والموثق جيداً لتدخلات الولايات المتحدة العسكرية واستخدامها غير القانوني للقوة ضد دول أخرى ذات سيادة ورعايتها للإرهاب في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم. والحقائق غنية عن البيان: جميع مزاعم الولايات المتحدة ضد إيران لا أساس لها من الصحة ولا تستند إلى سند قانوني وذات دوافع سياسية.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك عملية الاغتيال المروعة والجبانة التي استهدفت اللواء الشهيد قاسم سليمان ورفاقه. لقد اغتيل بطريقة جبانة ومتعمدة أثناء زيارته للعراق بناء على طلب رسمي من الحكومة العراقية. ونفذت تلك الجريمة قوات الولايات المتحدة بأمر مباشر من رئيس الولايات المتحدة آنذاك الذي أعلن مرة أخرى أمس مسؤوليته عن تلك الجريمة البشعة. ويظل اللواء سليمان بطلاً بالنسبة لشعبنا ولدول المنطقة في مكافحة الجماعات الإرهابية، ولا سيما داعش.

لقد تجاهلت الولايات المتحدة ميثاق الأمم المتحدة، بدءاً بغزوها غير القانوني للعراق وأفغانستان إلى تدخلها الكارثي في ليبيا، وحطمت مجتمعات بأكملها وزعزعت استقرار المنطقة لعقود. ولا تزال شعوب تلك البلدان تدفع ثمن تلك السياسات المتهورة.

ولم يحدث الهجوم الإسرائيلي في 13 حزيران/يونيه والغارات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة في 21 حزيران/يونيه من فراغ. لقد كان ذلك نتيجة مباشرة للإجراءات غير القانونية وذات الدوافع السياسية التي تتخذها الولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون - المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا - وللسلوك المتحيز للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومما لا شك فيه أن الأعضاء الثلاثة الدائمين في المجلس، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، إلى جانب النظام الإسرائيلي والمدير العام للوكالة، سيتحملون المسؤولية الكاملة عن مقتل المدنيين الأبرياء في إيران، ولا سيما النساء والأطفال، وعن تدمير البنية التحتية المدنية الحيوية.

لقد كانت إيران تستعد للجولة التالية من المحادثات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في 15 حزيران/يونيه، إلا أن إسرائيل ضربت إيران قبل يومين من إجراء تلك المحادثات. في الواقع، قررت إسرائيل تدمير الدبلوماسية. ولم يكن عرض الدبلوماسية المزعوم سوى حيلة مخادعة لتضليل المجتمع الدولي. وفي هذا الأسبوع، بينما كان وزير خارجيتنا يجري محادثات مع مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والاتحاد الأوروبي، قررت الولايات المتحدة تدمير هذه الدبلوماسية. فما هي الاستنتاجات التي يمكن أن نستخلصها من هذه الحالة؟ من وجهة نظر البلدان الغربية، يجب أن تعود إيران إلى طاولة المفاوضات. ولكن، كما ذكر وزير الخارجية الإيراني، كيف يمكن أن تعود إيران إلى شيء لم تغادره قط؟

إن النمط واضح. يجري التلاعب بمعاهدة عدم الانتشار، التي تشكّل الركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار، لتصبح سلاحاً سياسياً. وبدلاً من ضمان الحقوق المشروعة للأطراف في الطاقة النووية السلمية، يجري استغلالها كذريعة للعدوان ولاتخاذ إجراءات غير مشروعة تهدد المصالح العليا لبليدي. والسلوك الانتقائي والمعايير المزدوجة لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن وغض الطرف عن هجوم إسرائيل السابق على مفاعل أوزيراك العراقي وعن اعتدائها على المواقع النووية الإيرانية الخاضعة ل ضمانات الوكالة وعدوانها المستمر، كل ذلك يشكل وصمة عار أخلاقية وسياسية وقانونية. وسيطّخ هذا العار مصداقية تلك الهيئات الدولية إلى الأبد. وفي ضوء هذا التحيز الصارخ، لا يوجد ما يضمن أن الأطراف الأخرى في معاهدة عدم الانتشار لن تواجه عدواناً مماثلاً.

على مدى أكثر من عقدين، ما فتئت إسرائيل، وهي نظام خارج عن القانون ومسلح نووياً يرفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار على الرغم من القرار 487 (1981)، تروج للرواية المخادعة والكاذبة التي تفيد بأن إيران على وشك امتلاك سلاح نووي. وبينما لا يوجد دليل يُذكر لتأكيد هذه الادعاءات التي لا أساس لها، فإن اتصالات إيران الدبلوماسية المستمرة بحسن نية والتي أسفرت عن خطة العمل الشاملة المشتركة وامتثالها الكامل للالتزامات الواردة فيها وللقرار 2231 (2015) يُظهران الطابع السلمي للبحث لبرنامجها النووي. وتتصرف إيران في إطار حقها الأصيل والمشروع في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وسنتخذ جميع التدابير التي نعتبرها ضرورية لحماية شعبنا وسيادتنا وسلامة أراضينا ومصالحنا الوطنية والحيوية وبرنامجنا النووي السلمي، وفقاً للقانون الدولي.

وأود، مرة أخرى، أن أذكر هذه الهيئة الموقرة بالتزاماتها القانونية والأخلاقية. وفي هذه اللحظة الحاسمة، إذا لم يتصرف المجلس والأمم المتحدة - اللذان أنشأنا لصلون السلام والأمن الدوليين - فسيفقدان

مصادقيتهما وأهميتهما إلى الأبد. إن إسرائيل والولايات المتحدة هما الجانبان الرئيسيان اللذان يعملان على تقويض سيادة القانون والقانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام عدم الانتشار. ومما يستحق الشجب بنفس القدر صمت المنظمات الدولية وبعض البلدان الغربية، بما في ذلك فرنسا والمملكة المتحدة، وازدواجية معاييرها وتواطؤها.

وينبغي أن يتصرف مجلس الأمن فوراً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمنع هذا الظلم وهذه الانتهاكات الجسيمة بالإعراب عن إدانته الشديدة للاعتداءات الصارخة والانتهاكات والجرائم الشنيعة التي ترتكب ضد جمهورية إيران الإسلامية؛ واعتماد إجراءات إنفاذ فعالة ضد المعتدين؛ وإخضاع الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي للمساءلة الكاملة؛ وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لضمانات الوكالة.

إن هذا اختبار تاريخي للمجلس وللأمم المتحدة بأسرها. ويجب أن ترتقي كل دولة وكل جهة فاعلة مسؤولة إلى مستوى الحدث وأن تدین هذه الجرائم الصارخة بوضوح. وسيؤدي عدم القيام بذلك إلى التراجع التدريجي لتطلعات نظام عدم الانتشار ذاتها وإلى ترسيخ سابقة خطيرة تتمثل في تغليب القوة على الحق، بما يؤدي إلى الدوس على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة دون عواقب.

إننا نقف عند مفترق طرق. فلنكن هذه هي اللحظة التي ننهي فيها الإفلات من العقاب ونتمسك فيها بالمبادئ التي تأسس عليها المجلس. ويجب أن يتصرف المجلس بحزم. فالصمت إزاء هذه الجرائم تواطؤ. وإذا تقاعس المجلس ولم يُدّن هذا العدوان السافر، فسيظل التواطؤ وصمة عار على ضميره إلى الأبد، كما هو الحال بالنسبة لغزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام والأمين العام المساعد ينتشا والمدير العام غروسي على ملاحظاتهم.

تغيّر مجرى التاريخ الليلة الماضية. فقد قصفت الولايات المتحدة الأمريكية المواقع النووية الإيرانية في فوردو ونطنز وأصفهان. وأزالت الولايات المتحدة، قائدة العالم الحر، أكبر تهديد وجودي يواجهه العالم الحر. وكما كان الحال في عملية «الأسد الصاعد»، لم تكن هذه الحرب اختيارية. بل كان هذا الإجراء ضرورياً. لقد كان عملاً صالحاً بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل والشرق الأوسط والعالم. ولذلك، يجب على العالم بأسره أن يسجل امتنانه اليوم وهنا والآن. ويجب أن يشكر الولايات المتحدة على إزالة أكبر تهديد للأمن العالمي. ويجب أن يشكر الرئيس ترامب على التصرف في الوقت الذي تردد فيه الكثيرون وعلى حماية العالم الحر بقوة ووضوح أخلاقي.

والآن، يأتي البعض إلى هنا للتديد بالولايات المتحدة وإسرائيل. اسمحو لي إذن أن أسألهم: أين كانوا؟ أين كانوا عندما كانت إيران تتسابق نحو امتلاك القنبلة؟ أين كانوا عندما كانت تخصب اليورانيوم بما يفوق بكثير حد الاستخدام المدني وتدفن قلعة كاملة تحت جبل استعداداً لإبادتنا؟ أين كانوا عندما حولت إيران المفاوضات إلى مسرحية، والخداع إلى استراتيجية؟ كانوا صامتين. وكانوا متواطئين. وكانوا خائفين. وكانوا متفرجين. وقبل أشهر، جلست أمام المجلس ودعوت إلى تحالف الشجعان (انظر S/PV.9787). لقد

دعوت إلى تحالف يتمتع بالوضوح الأخلاقي والقوة اللازمين لمواجهة أكبر تهديد شهده عالماً منذ الحرب العالمية الثانية. وتصرف زعيم العالم الحر انطلاقاً من هذه الشجاعة الليلة الماضية. ولم تتصرف الولايات المتحدة من أجل نفسها فحسب بل من أجل كل أمة ترى الحرية أثمن من التطرف، ومن أجل كل أمة يستحق أطفالها أن يكبروا دون أن يخيم عليهم شبح كارثة نووية. والآن يجب على العالم أن يحذو حذوها.

لقد سمعنا اليوم في هذه القاعة دعوات عديدة إلى الدبلوماسية. وسمعنا دعوات الأمين العام إلى وقف التصعيد. فلا يمكن لأعضاء المجلس أن يتجاهلوا أن الدبلوماسية قد جرت تجربتها مراراً وتكراراً. وقادت الولايات المتحدة هذا المجهود. وشارك العديد من الدول هنا في هذه القاعة بعزم وحسن نية في الجهود الدبلوماسية. لكن النظام في طهران كانت لديه خطط أخرى. فقد استخدم طاولة المفاوضات وسيلة للتنمية، وكأسلوب للمماطلة ووسيلة لكسب الوقت بينما كان يبني الصواريخ ويخصب اليورانيوم. وتفاوضت إيران على اتفاقات لم تكن تنوي أبداً الوفاء بها. وتعهدت بالتزامات لم تف بها قط. وواجهت المواعيد النهائية بالتحدي وقابلت الرقابة بالعرقلة. وأتاح لها العالم الحر كل الفرص. وفعلنا ذلك جميعاً. وأمهلناها شهوراً. وأمهلناها سنوات. وأعطيناها كل مخرج ممكن. لكن إيران لم تتحرك، فكان يتعين حملها على التحرك.

إن هدف النظام لم يكن قط إنتاج الطاقة السلمية؛ بل كان التسبب في القتل والتدمير؛ ولم يكن برنامجه النووي لغزاً دبلوماسياً؛ بل كان مسدساً محشواً مصوباً إلى قلب النظام الدولي واستقرار العالم. ولمن يتظاهرون الآن بالقلق ويصرخون طلباً للتصعيد، نقول إن هذا هو ما يبدو عليه خط الدفاع الأخير عندما تفشل كل الخطوط الأخرى. فلا يخطئ أحد: إن تكلفة النقاعس عن العمل كانت لتكون كارثية. وكان من الممكن أن تكون حيازة إيران للسلاح النووي حكماً بالإعدام على الجميع، تماماً كما كان يمكن أن تكون كذلك بالنسبة لنا.

وفي حين أطلقت إيران القذائف على المعابد والمدارس والمنازل، تصرفت الولايات المتحدة بدقة كما تفعل إسرائيل. فإسرائيل لا تستهدف المدن. ولا تستهدف المدنيين. ولا تستهدف المنازل أو المدارس. بل تستهدف منصات إطلاق القذائف التسيارية والمواقع النووية. فهذا هو الفرق الأخلاقي بيننا وبينهم. هم يسعون للفوضى؛ ونحن نسعى للنظام. وهم يصنعون أسلحة لتدمير العالم؛ ونحن نقيم شراكات لحمايته.

وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، حققنا بالفعل تفوقاً في الأجواء الإيرانية. وتصرفنا بعزم، وتصرفنا بضبط النفس، وسنتحلى بالوضوح الأخلاقي الذي يميز شعبنا دائماً. إن نفوذ إيران يتجاوز حدودنا. فهي تسلح الميليشيات في العراق. وتتحكم في الإرهاب في لبنان. وتمول الحوثيين في اليمن. وتخطط للقتل في أوروبا، وتهدد كل عاصمة في الغرب بترسانتها المتزايدة من القذائف التسيارية. فلا يمكن أن يظل أعضاء المجلس مكتوفي الأيدي. ولا يمكنهم إدانة الإطفائين، بينما يحاول مشعل الحرائق إشعال مزيد منها. ولا يمكنهم حماية السلام باسترضاء الأشرار.

إن إسرائيل لم تسع إلى هذه اللحظة، ولكننا لم نتوان عندما حانت. ونعلم ما يحدث عندما يغض العالم الطرف عن التهديدات الرهيبة للغاية بحيث لا يمكن تخيلها. وقد تصرفنا هذه المرة، وهذه المرة لم نتصرف بمفردنا. وأود أن أسجل أن العالم عندما وقف على حافة كارثة نووية، تقدمت أمريكا. وعندما نفذ الوقت،

أبدت أمريكا الشجاعة. وعندما حانت لحظة مواجهة قوى الإبادة، تولت أمريكا القيادة. وقد حان الوقت الآن لبقية العالم أن يكفل عدم عودة التهديد النووي الإيراني أبداً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد البناي (الكويت): بداية، أود أن أقدم لكم ولبلدكم الصديق بالشكر على سرعة الاستجابة للدعوة لهذه الجلسة. وأشكر معالي الأمين العام على وجوده وعلى كلماته الصائبة في بداية هذه الجلسة. والشكر موصول كذلك إلى ميروسلاف ينتشا وإلى رافائيل غروسي على مداخلتهما القيمتين.

بالنيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تضم كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عمان وبلدي دولة الكويت، فإننا نؤكد بأن المجموعة الخليجية تتابع ببالغ القلق التطورات المتسارعة في المنطقة، لا سيما تلك الأخيرة التي شملت استهدافاً لمنشآت نووية داخل أراضي جمهورية إيران الإسلامية، في تطور خطير يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. كما وتحذر دول المجلس من تداعيات استمرار هذا التصعيد الذي قد يقود إلى مزيد من التوتر ويفاقم المخاطر التي تواجه أمن المنطقة وشعوبها. وتدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العسكرية، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتجنب كل ما من شأنه توسيع دائرة الصراع، مع التأكيد على أن الحوار والسبل الدبلوماسية هي الطريق الأمثل لمعالجة الخلافات والوصول إلى حلول سلمية.

وفي هذا السياق، تشدد دول المجلس على أهمية اضطلاع مجلس الأمن والمجتمع بمسؤولياتهما الكاملة نحو وقف هذه الانتهاكات والعمل الجاد على ضمان احترام سيادة الدول وسلامة منشآتها الحيوية، بما في ذلك المنشآت النووية الخاضعة لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تعرب دول المجلس عن قناعتها الراسخة بضرورة تغليب الدبلوماسية والحوار لحل الخلافات، ضمن مقاربات شاملة تحقق الاستقرار والازدهار والعدالة، وتعيد التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود الهادفة لإيجاد حلول سياسية تكفل إنهاء الأزمة، بما يؤدي إلى فتح صفحة جديدة من الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، فإن دول مجلس التعاون تلتزم التزاماً راسخاً بدعم كافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى نزع فتيل الأزمة وترسيخ الأمن والاستقرار والحفاظ على مصالح الشعوب في المنطقة والعالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الفتلاوي (العراق): نشمن جهودكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الطارئة. ونشكر معالي الأمين العام على مشاركته في هذه الجلسة وإدراكه لخطورة الوضع الحالي وتداعياته، ودعوته إلى التهذئة. كما نشكر وكيل الأمين العام والسيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على إحاطتهما.

يجتمع مجلس الأمن في جلسة طارئة هذا اليوم وهو يحمل على عاتقه أمانة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، في وقت تشهد فيه منطقتنا تصعيداً خطيراً يهدد بزعة الاستقرار الإقليمي والدولي. وإن العراق، إذ يتحدث بصوته المعتدل، فإنه يعبر عن قلق بالغ إزاء التطورات المتسارعة والخطيرة التي تشهدها المنطقة، وفي مقدمتها التصعيد العسكري المستمر، وما تبعه من هجوم عسكري ضد ثلاثة مفاعلات نووية داخل الأراضي الإيرانية. وفي الوقت الذي يدين العراق هذا الهجوم، نؤكد أنه يشكل تصعيداً خطيراً وتهديداً مباشراً

للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. ويزيد من احتمالية اتساع رقعة الصراع والحرب ودخول أطراف إقليمية ودولية أخرى فيه، دون تفويض من مجلس الأمن، مما يثير تساؤلات جدية حول احترام النظام الدولي القائم على الشرعية الدولية.

إن ما شهدته المنطقة والصراع الحالي من تطورات يمثل اختباراً حقيقياً للنظام الدولي القائم على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فالتصرفات الأحادية التي تتجاوز مجلس الأمن تضعف من هيبة المنظمة الدولية وتفتح الباب أمام فوضى عسكرية لا يمكن التنبؤ بعواقبها. كما أن استهداف المنشآت النووية، بغض النظر عن الخلافات حولها، يشكل سابقة خطيرة تتعارض مع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى معالجة الملف النووي عبر الحوار والضوابط الدولية، لاسيما دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما نؤكد أن استهداف منشآت نووية معلنة يعد سابقة خطيرة في نظام عدم الانتشار ونظام الضمانات الشاملة، كما أشار إليه القرار 487 (1981) وقرار مجلس محافظي الوكالة لعام 1981، ويتعارض مع أحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تكفل لجميع الدول الأطراف الحق في تطوير واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية ضمن إطار الشفافية والرقابة الدولية. كما أن استهداف المنشآت النووية قد يؤدي إلى تسربات إشعاعية كارثية تتجاوز حدود الدولة المستهدفة وتشكل تهديداً مباشراً لحياة الإنسان والبيئة في الدول المجاورة، ومنها العراق، ولاسيما مع خطورة التسرب الإشعاعي العابر للحدود وتأثيراته على دول المنطقة وشعوبها والذي يشكل خطراً فادحاً، ونحذر من الآثار البيئية والإنسانية الوخيمة.

ويؤسفنا أن نشير إلى أن هذا التطور العسكري قد ضيق المساحة الزمنية والفرص الدبلوماسية أمام أي حل سلمي محتمل ولم يفتح الفرصة الكافية للمفاوضات والمسااعي السياسية لاحتواء التوتر. كما حال دون قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدورها الفني وفق ولايتها المحددة بموجب النظام الأساسي في التحقق من طبيعة الأنشطة النووية.

لقد شهدت منطقتنا على مدار العقود الماضية حالات متكررة من التوتر وعدم الاستقرار حيث عانت شعوبها من ويلات الحروب والصراعات التي أزهقت الأرواح ودمرت البنى التحتية وعرقلت مسارات التنمية. واليوم، نجد أنفسنا أمام منعطف خطير يهدد بإشعال حرب إقليمية شاملة، مع ما يرافق ذلك من انتهاك سيادة الدول عبر التجاوزات المتكررة للمجال الجوي والأرضي للدول المجاورة والتأثيرات الاقتصادية المدمرة، حيث تتعرض سلاسل الإمداد العالمية لاضطرابات حادة وتواجه اقتصادات المنطقة تحديات جسيمة، والتهديد للممرات المائية التي تشكل شرياناً حيوياً للتجارة الدولية واقتصادات الدول.

إن العراق، ومن منطلق موقعه الجغرافي ودوره الإقليمي، يتأثر بشكل مباشر بهذه التطورات. وقد سجلنا خروقات متكررة لمجالنا الجوي من أطراف النزاع، وهو ما نعتبره انتهاكاً لسيادة العراق وخرقاً لقواعد القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. نجدد هنا تأكيدنا الراسخ على رفض العراق التام لاستخدام أراضيهِ أو مجاله الجوي لتنفيذ عمليات عسكرية تمس أمن وسلامة دول المنطقة من أي طرف كان ولأي غايات.

وختاماً، نؤكد على أهمية إعادة الثقة في العمل الدولي المشترك. وينبغي أن يعود مجلس الأمن ليكون المنصة الرئيسية لمعالجة الأزمات. ونؤكد على ضرورة احترام سيادة الدول وعدم استخدام أراضيها أو

أجوائها في أي مواجهات عسكرية دون موافقتها وتعزيز الحلول الدبلوماسية. وندعو إلى إحياء المسارات التفاوضية والاستفادة من الدروس في الأزمات السابقة في المنطقة. وندعو إلى ضرورة حماية المدنيين من أي أعمال عسكرية تطالهم مباشرة أو تأثيراتها عليهم. ونؤكد أيضا أن شعوب منطقتنا تنتظر من هذا المجلس أن يتحمل مسؤولياته التاريخية والقانونية في هذه اللحظة الحاسمة وأن تعلق كلمة الحكمة والحوار وأن نعمل جميعا من أجل إرساء أسس الاستقرار والسلام في المنطقة بناءً على مبادئ العدالة واحترام القانون الدولي الإنساني.

وندعو جميع الأطراف إلى تجنب المزيد من التصعيد والعودة إلى الحوار الجاد والمسؤول حفاظا على استقرار المنطقة والعالم.

رُفعت الجلسة الساعة 17/15.